

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

جميع الوفود التعاون الكامل في احترام الوقت المحدد من أجل
تكوين اللجنة من تجنب عدم التخلف عن جدولها الزمني.

السيد غونارسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ
الكلمة بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - الدانمرك والسويد
وفنلندا والنرويج وبلدي، أيسلندا.

تتعقد المناقشة المواضيعية في هذه الدورة للجنة الأولى
في ظل التوتر الدولي. فنحن نشهد استخداماً لأسلحة الدمار
الشامل. وشهدنا دولة عضواً في الأمم المتحدة تتحدى قاعدة
مناهضة تجارب الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان الآن
أكثر من أي وقت مضى إيجاد سبل لبناء الثقة بين الدول.
ويجب علينا تيسير إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وعدم
الانتشار وتحديد الأسلحة وتعزيز أمننا الجماعي.

إننا أمام منعطف حاسم الأهمية فيما يتعلق بترع السلاح
النووي وعدم انتشاره. وثمة اتفاق واسع النطاق على الهدف
العام المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولكن الآراء

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع
القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول
الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستمع اليوم إلى بقية
المتكلمين في القائمة المتجددة لمجموعة الأسلحة النووية. وقبل
أن نبدأ، أود أن أذكر الوفود بأننا من المقرر أن ننتهي من النظر
في تلك المجموعة هذا الصباح. ولكي يتسنى ذلك، من الأهمية
بمكان أن يلتزم جميع المتكلمين بالوقت المحدد بخمس دقائق
عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم
بالنيابة عن مجموعة دول.

وستواصل اللجنة استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود
عندما تنتهي المهلة الزمنية المخصصة لهم. إن لدينا قائمة طويلة
من المتكلمين بشأن مجموعة الأسلحة النووية. ولذلك، أناشد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى.
وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org).
وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1632877 (A)



بالضرورة وقتاً. ويجب أن نشرك الدول الحائزة للأسلحة النووية في التفاوض بشأن أجيال جديدة من اتفاقات نزع السلاح. وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بذلك المسعى. وسنعمل بنشاط من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها قوة دافعة لعدم الانتشار ونزع السلاح، وذلك بهدف إزالة الأسلحة النووية بصورة متوازنة ومتبادلة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وعلى هذا الأساس، نتبنى منظوراً طويل الأمد في العمل من أجل وضع إطار ملزم قانوناً لتحقيق ذلك الهدف. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ستوفر فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات المترتبة على المادة السادسة من المعاهدة والوثائق الختامية لمؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بما في ذلك التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع بالقضاء على أسلحتها النووية. ويجب أن تحدد دورة الاستعراض خطوات إضافية بشأن كيفية تسريع العملية نحو الإزالة الكاملة.

وفي حين تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن الماضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح، فإنه يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الإسهام أيضاً. والتحقق من نزع السلاح النووي هو أحد المجالات التي نرى فيها شراكة بناءة ناشئة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها والتي من شأنها أن تساعد على تعزيز الثقة في إمكانية الوفاء فعلاً بالالتزامات نزع السلاح. ولذلك، توصي دول الشمال الأوروبي بتأييد مشروع القرار A/C.1/71/L.57/Rev.1 بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، ونأمل أن تدعمه كافة الدول الأعضاء.

وفي عدد من المجالات الأخرى، هناك فرص واضحة من أجل إيجاد وتوطيد أرضية مشتركة، مثل عدم الانتشار

المتعلقة بكيفية إيجاد عالم خالٍ من هذه الأسلحة الفتاكة تتباين بوضوح. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، والذي لم يتمكن للأسف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره (انظر A/71/371) المقدم إلى الجمعية العامة. وبالرغم من عدم الاتفاق، أظهرت مداولات الفريق العامل التزاماً قوياً بالمضي قدماً في نزع السلاح النووي.

وجرى تعزيز الالتزام بنزع السلاح النووي كذلك من خلال اتباع نهج قائم على الوقائع حيال العواقب الإنسانية الكارثية للتفجيرات النووية، متعمدة كانت أم عرضية. وهذه المبادرة الإنسانية كل غرضها هو كفالة ألا تشهد البشرية مطلقاً تفجيراً آخر مثل تفجيري هيروشيما وناغازاكي. ولتحقيق ذلك، يجب اتخاذ طائفة واسعة من التدابير المتعاضدة، بما في ذلك ما يلي:

أولاً، ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا للحد من خطر أي استخدام للأسلحة النووية. وهذا يعني تقليص دور جميع أنواع الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، فضلاً عن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة المنشورة بالفعل. ولذلك، فإن بلدان الشمال الأوروبي توصي بتأييد مشروع القرار A/C.1/71/L.33 بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، ونأمل أن تدعمه جميع الدول الأعضاء. ثانياً، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة ألا تقع أي مواد نووية حساسة في الأيدي الخطأ. ثالثاً، وهو الأهم، يجب أن نحشد كل إرادتنا السياسية الجماعية بغية تخفيض المخزونات الموجودة من الأسلحة النووية، بهدف تحقيق القضاء التام عليها.

والواقع أن القضاء التام عليها وحده سيمكننا من القضاء التام على أي خطر لاستخدامها، وستتطلب تلك العملية

والبيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، لا يمكن تقييدها بمحدود المكان والزمان، فإنه لا يمكن تناول الأسلحة النووية ببساطة بوصفها مسألة تشكل أحد الشواغل الأمنية الوطنية للدول القليلة التي تمتلكها. فالأسلحة النووية بطابعها تهدد أمننا جميعا. ولذلك، فإن لجميع الدول مصلحة مشروعة في نزع السلاح النووي وهي تتحمل مسؤولية عن ذلك. ومع تزايد حدة التوتر وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، مقترنا بخطر إمكانية حصول جهات من غير الدول على تلك القدرات، نقر بالتزايد المطرد لخطر استعمال الأسلحة النووية، سواء حدث ذلك عرضا أو نتيجة سوء تقدير أو عن عمد.

إن عدم إحراز تقدم نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية أصبح مصدرا للإحباط المتزايد. وفي حين أنه يتم تكرار التأكيد باستمرار على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ تدابير مختلفة لتعزيز عدم الانتشار النووي، فإن الجانب الآخر من صفقة معاهدة عدم الانتشار - نزع السلاح النووي - لا يزال يخضع لإعادة التفسير وفرض مزيد من الشروط لإحراز التقدم، مما تسبب في انقسامات خطيرة وأوجد أزمة مصداقية للنظام.

ومواصلة تطوير وتحديث الترسانات النووية ونظم إيصالها، وحقيقة أن الأسلحة النووية لا تزال راسخة في المذاهب الأمنية، يشير إلى أن البعض قد تكون لديه تطلعات للاحتفاظ بها إلى أجل غير مسمى، خلافا لالتزاماته وتعهداته، بما في ذلك العهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل من أجل الإزالة التامة لترساناتها النووية. وفشل آخر مؤتمر استعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نتائج متفق عليها قد زاد من التوترات الناتجة عن عدم التزام بعض البلدان بالوفاء بالتزاماتها بترع السلاح. وإلى جانب الالتزام بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة لترع السلاح النووي، فإنها تشمل، في جملة

وتعزيز ثقافة الأمن النووي والنهوض بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والحفاظ على المناطق الخالية من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي وتعزيز معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي سياق التحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، علينا أن نغتني كل فرصة لإحراز تقدم نحو تحقيق هدفنا المشترك. واليوم، وإذا توجت مقترحات معروضة علينا قد تختلف آراؤنا بشأنها، من الأهمية أيضا التركيز على الأشياء التي توحدنا.

تحل هذا الأسبوع الذكرى السنوية الثلاثون لاجتماع قمة ريكيافيك بين السيد ميخائيل غورباتشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي آنذاك، والرئيس رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة، والذي أسفر عن سلسلة من الأحداث وضعتنا على الطريق نحو عالم أكثر أمانا وأمنا. وكما قال الأمين العام بان كي - مون في ريكيافيك في الأسبوع الماضي

”فلنستجمع الإصرار ... للتطلع إلى المستقبل وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.36.

السيد كومارينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن جنوب أفريقيا تؤيد البيانات التي أدلى بها كل من ممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.11) وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)، وممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/71/PV.10).

ما دامت الأسلحة النووية موجودة، ستظل البشرية تواجه خطر الفناء النووي. ونظرا لأن الآثار المترتبة على أي استخدام للأسلحة النووية، بما في ذلك الآثار الإنسانية

هذه المعاهدة قد لا تحقق نتائج فورية، فإنها ستمثل خطوة هامة نحو سدّ فجوة كبيرة في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بمشروعية الأسلحة النووية. وتأييدنا لهذه الخطوة نحو الوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمس بإعمال الالتزامات القائمة في مجال نزع السلاح النووي، وكذلك المفاوضات المقبلة بشأن الصكوك الإضافية الملزمة قانوناً التي ستكون مطلوبة لتحقيق وإدامة عالم أكثر أمناً خالٍ من الأسلحة النووية.

توفر الدورة المقبلة لاستعراض المعاهدة فرصة للدول الأطراف في المعاهدة لعكس اتجاه فجوة الثقة الناجمة عن عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات. ولن نتمكن من ضمان استمرار حيوية المعاهدة بوصفها الأساس لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية إلا من خلال التنفيذ الدقيق. أود أن أكرر أنه ليس للأسلحة النووية أي مكان في البيئة الأمنية اليوم. وبدلاً من ردع الحرب والنزاع، كما يدفع البعض بأنهم يقومون بذلك، فإن هذه الأسلحة تظل مصدراً دائماً لانعدام الأمن الوطني والإقليمي والعالمي ومحركاً للانتشار.

وفي الختام، إن نزع السلاح النووي ليس التزاماً قانونياً فحسب، لكنه أيضاً واجب معنوي وأخلاقي. وفي هذا الصدد، تشرف جنوب أفريقيا مرة أخرى بأن تقدم مشروع القرار A/C.1/71/L.36 باسم مقدميه، وهو بعنوان "الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية"، الذي لا يتضمن إلا تحديثات تقنية على قرار السنة الماضية، والذي نأمل أن يحظى بتأييد واسع النطاق.

السيد صبر الله خان (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10).

إن التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية للبشرية والآثار الكارثية لتفجير أي سلاح نووي هي الواقع المرير الذي

أمور، التزامات بإجراء مزيد من التخفيض في عدد الأسلحة النووية، وتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية في المذهب العسكرية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وجميعها لم يتم الوفاء بها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد الضخمة التي لا تزال تركز لإنتاج وصيانة الأسلحة النووية تتناقض تناقضاً حاداً مع محدودية الموارد الموجهة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونظراً للعواقب الكارثية المحتملة للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها، يجب أن نبذل كل جهد للقضاء على التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة. وقد دأبنا على الاعتراف بأن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً تحت أي ظروف هو إلزاتها والضمانات الملزمة قانوناً بعدم إنتاجها مطلقاً مرة أخرى. ترحب جنوب أفريقيا بالالتزام بترع السلاح النووي الذي أبدته الغالبية الساحقة من الدول خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف الذي عقد بجنيف في وقت سابق من هذا العام. إن تقرير الفريق العامل (انظر A/71/371) لا يعزز فقط فهمنا للعمل الذي لا يزال يتعين القيام به للوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة، بل ويعكس بدقة المقترحات التي قدمت بهدف تحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك خطوات الحد من المخاطر ووضع تدابير مؤقتة ومجموعة من التدابير الجزئية الملزمة قانوناً والأكثر شمولاً.

وإلى جانب الخطوات المنهجية والتدرجية التي اتفقت عليها بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية، كان هناك تأييد واسع لتوصية الجمعية العامة بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ولئن كانت

التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية. وعلى الرغم من أن آلية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف قد أظهرت تقدماً بطيئاً، فإن الحل لمواجهة تحدي الأسلحة النووية يكمن في تعددية الأطراف ذاتها.

لقد وفرت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها الصك الرئيسي في هذا المجال، على الدوام الإطار المعياري لترع السلاح النووي. إن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والخطوات العملية الـ ١٣ صوب نزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وغيرها، قد عملت، ضمن أخرى، على التخفيف من خطر الأسلحة النووية. وبناء على تلك الأطر المعيارية، سيمثل وضع صك ملزم قانوناً لخطر الأسلحة النووية ويؤدي إلى القضاء التام عليها، خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية نزع السلاح النووي.

تؤيد سري لانكا عقد مؤتمر مفتوح أمام جميع الدول في عام ٢٠١٧، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بهدف تمكيننا من التفاوض على هذا الصك وإبرامه. ومع ذلك، إذا أردنا التوصل إلى صك ملزم قانوناً يفضي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فمن الأهمية بمكان ضمان أن تتفاوض جميع الدول الأعضاء بحسن نية. في الواقع، على جميع الدول مسؤولية التفاوض بحسن نية. وإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية واضحة لاتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وسري لانكا ملتزمة بالقضاء على التهديد الذي تسببه الأسلحة النووية. وهذا الالتزام مكرس في التزاماتنا بموجب

نواجه اليوم. وسيظل خطر حدوث هذه العواقب الكارثية قائماً ما دامت هناك أسلحة نووية. إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها، ولكن بعض الدول تبدو غير راغبة في التخلص منها، على الرغم من أنها تعرف جيداً أن الآثار العالمية والعابرة للحدود لوجود الأسلحة النووية تجعل سكان تلك الدول أقل حماية وأقل أمناً. وكما قال ألبرت آينشتاين بحكمة بالغة،

”إن إطلاق العنان لقوة الذرة قد غير كل شيء ما عدا أساليب التفكير، وبالتالي فإننا ننجرف نحو كارثة لا مثيل لها“.

وفي حين أن عملية إزالة الدول لمخزوناتهما من الأسلحة النووية لا تزال بطيئة، فإن التهديدات النووية الصادرة عن الدول الأعضاء تعرض الاستقرار والسلم العالميين للخطر. وقد أضاف خطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين، وعواقبه التي لا يمكن تصورها، بعداً خطيراً آخر للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية في عالم حيث تجري فيه بشكل متزايد زعزعة استقرار دول قائمة.

وخلاصة القول أن الحالة خطيرة وقائمة. وكثيراً ما أتساءل عما إذا كنا كمجتمع عالمي قد قمنا بما فيه الكفاية عندما يتعلق الأمر بالتفاوض بحسن نية والتوصل إلى حل لحالتنا. إن مؤتمر نزع السلاح، بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، لم يتمكن من إجراء مفاوضات أو البدء ببرنامح عمل متفق عليه منذ عقدين. وهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لترع السلاح التي تنظر في مسائل محددة لترع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة، لم تحقق نتائج موضوعية منذ عام ١٩٩٩. ولم تتمكن الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ من

هذه التوصية. ففي تحليلنا، إن معاهدة الحظر ليست حلاً سريعاً لتحقيق نزع السلاح النووي. بل على العكس من ذلك، إذ يمكنها أن تلحق الضرر بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واسمحوا لي أن أشرح وجهة نظرنا.

إن الأسلحة النووية لن تزول إلا عندما تنخرط الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية إزالتها. والتفاوض على معاهدة الحظر دون إشراك الدول الحائزة لها لن يؤدي إلى خفض الترسانات النووية في جميع أنحاء العالم. وفرض حظر فوري على الأسلحة النووية دون وجود آلية للتحقق أو قيود على إنتاج المواد الانشطارية ينطوي على خطر إضعاف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يتناقض مع نوايا مؤيديها. وثمة خطر كامن يتمثل في أن هناك بلدانا بوسعها أن تختار المشاركة في حظر كهذا مع امكانية ترك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو التخلي عنها، مما قد يؤدي إلى شكوك ومخاوف جديدة بشأن قراراتها المحتملة. ونزع السلاح النووي لا يتم في جو من الفراغ الأمني، إذ يجب أن تؤخذ الحالة الأمنية العامة بعين الاعتبار من أجل أن يكون نزع السلاح النووي فعالاً. لهذا السبب، تواصل ألمانيا، إلى جانب شركائها، الدعوة إلى اعتماد نهج عملي تدريجي.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أنتقل إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي هي أحد العناصر الهامة للنهج التدريجي. فبناء على العمل القيم الذي أبجزه فريق الخبراء الحكوميين في العام الماضي، نسعى إلى إضافة عناصر إلى تلك العملية. ونحن مقتنعون بأن هذا النهج سيمكن من تحقيق الخطوة الفورية اللازمة بعد عمل فريق الخبراء الحكوميين، وسوف يرسى الأساس الضروري للمفاوضات المقبلة بشأن إبرام معاهدة ضمن مؤتمر نزع السلاح.

وثمة عنصر آخر هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تنتمي إلى فئتي كل من عدم الانتشار ونزع

المعاهدات الدولية. وستبذل سري لانكا كل جهد ممكن لجعل نزع السلاح النووي ممكن التحقيق وجعل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في المتناول.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن تحقيق التقدم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أمر أساسي للسلام والأمن بالنسبة إلينا جميعاً. وعلينا أن نذكر أنفسنا مراراً وتكراراً بهدفنا المشترك، ألا وهو إنشاء عالم أكثر أمناً وأماناً، بوجود أسلحة نووية أقل وانعدام وجودها في نهاية المطاف. كيف نحقق ذلك؟ عن طريق عدم الانتشار النووي. وخير مثال على ما يمكن للدبلوماسية تحقيقه إذا أظهرت جميع الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة هو خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث زائداً الدول الثلاث. ولقد كان بدء يوم التنفيذ في ١٦ كانون الثاني/يناير، ونحن الآن في خضم فترة طويلة لبناء الثقة. وثمة تقارير ثلاثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت امتثال إيران للاتفاق حتى الآن. وهذا تطور يبعث على التشجيع.

وفي ما يتعلق بنزع السلاح النووي، يتمحور جدول أعمال هذا العام حول سؤال واحد مركزي بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الدول. ما هو السبيل الصحيح لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؟ إن الكثيرين منا يتشاطرون هذا الهدف، ولكن هناك خلاف كبير بشأن كيفية تحقيقه. ولقد صوّت الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في جنيف بأغلبية الأصوات لصالح تقرير (انظر A/71/371) يتضمن توصية تقضي بأن تبدأ المفاوضات في عام ٢٠١٧ حول إيجاد صك قانوني يحظر الأسلحة النووية. ولكن على الرغم من أننا نتشاطر الشعور بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة، فإن ألمانيا لا توافق على

للحكومة الألمانية. لهذا السبب، شرعنا في عملية فيسبادن التي تركز على إشراك القطاع الخاص في سياق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكما أوضحنا خلال عملية الاستعراض في هذا العام، تقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق ذلك التعاون من خلال معالجة الأمن الكيميائي والنووي، من بين أمور أخرى.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا بالفعل إلى العديد من الآراء الانتقادية في هذه القاعة عن عدم كفاية التقدم - المحرز بشأن نزع السلاح النووي. ومع ذلك، وبصفة عامة، لم يأبه الذين أعربوا عن تلك الآراء لتوفير وقائع أو أرقام تدعم آراءهم.

من وجهة نظرنا، نعتقد أنه من الضروري سد هذه الفجوة والتأكيد على الحقيقة التاريخية، استنادا إلى الوقائع، بشأن مساهمة روسيا في عملية خفض التدرجي للأسلحة النووية. فبعد مجرد سنتين من دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، في أيار/مايو ١٩٧٢، تم إبرام الاتفاق المؤقت المعقود بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمتعلق بتدابير معينة للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SALT I)، وهو يمثل أول خطوة حاسمة صوب الوفاء بالجزء الأول من المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار - إنهاء سباق التسلح النووي. ومن المفترض أنه ليست هناك حاجة إلى التوضيح لأحد أنه في ذلك الوقت، كان نظام عدم الانتشار النووي العالمي، وهو موضوع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال في مرحلته الأولى.

وينبغي لنا أيضا أن نذكر هنا بأن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد تم التوقيع عليها في الوقت الذي أبرم فيه الاتفاق المؤقت (SALT I)، مما يظهر الاعتراف بالصلة غير القابلة للانفصام التي كانت قائمة

السلاح النوويين. والاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل، الذي انعقد في نيويورك بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، قد وفر فرصة أخرى لدعوة دول المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة. وباستثناء كوريا الشمالية، ليس ثمة بلد أجرى تجربة نووية في القرن الحادي والعشرين، مع امثال سائر الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لوقفها.

وهناك مسألة هامة أخرى هي الأمن النووي. فإلى جانب التزامنا بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، يجب أن نُبقي تركيزنا منصباً على تطور التهديدات الناجمة عن الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب النووي. إنها تهديدات حقيقية وينبغي التصدي لها. لذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز هيكل الأمن النووي الدولي، مع قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتأدية دور تنسيقي محوري، الأمر الذي أعيد تأكيده في المؤتمر العام للوكالة مؤخرا. والمؤتمر الدولي المقبل في فيينا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي سيتيح فرصة ملائمة وفي الوقت المناسب لتوفير المزيد من الزخم للجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من مخاطر الأمن الإشعاعي والنووي.

وثمة عنصر آخر هو الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وترحب ألمانيا بالجهود المتعددة الأطراف من قبيل عملية استعراض قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي جزء أساسي من البنيان القانوني الدولي الرامي إلى تمكين الدول من منع الإرهاب النووي ومكافحته. بيد أن خطر حيازة جهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، أو تطويرها، أو الاتجار بها، أو استخدامها، مثل الأسلحة النووية، لا يزال خطرا كبيرا. وبينما نسعى لتنفيذ الالتزامات الناجمة عن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا شاملا، نحن ملتزمون على نحو خاص بتعزيز أمن المواد النووية في جميع أنحاء العالم. وإننا بحاجة أيضا إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا السياق، يظل دور الصناعة والقطاع الخاص شاغلا هاما

بأكثر من خمسة أمثال. وخلال فترة الخمس سنوات وحدها، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، انخفض عدد الرؤوس الحربية النووية المنشورة من ٩٠٠ ٣ رأس إلى أقل من ٦٠٠ ١ أي بواقع مرتين ونصف. وعلاوة على ذلك، خفضت روسيا من جانب واحد أسلحتها النووية التعبوية بمقدار ثلاثة أرباع وتم تحويل ما تبقى منها إلى فئة الأسلحة غير المنشورة، أي بمعنى أنها أصبحت غير متاحة للاستخدام. وتتواصل عملية نزع السلاح النووي بشكل عملي حتى بينما نتكلم. وفي إطار المعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠، يتعين بحلول عام ٢٠١٨ ألا تتجاوز روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حدا أقصى جديدا قدره ١ ٥٥٠ من الرؤوس الحربية لكل جانب، وما فتئنا نقوم بالوفاء بتلك الالتزامات.

وفي هذا الصدد، نود أن نطلب من الوفود التي تصر على عكس ذلك أن تأتي بحجة أكثر منطقية، تستند إلى الحقائق. هذا بالطبع، إن كانت تأمل في إجراء حوار موضوعي وجاد حقا بشأن موضوع هام كترع السلاح النووي. والاتحاد الروسي مستعد لإجراء مناقشة مفتوحة وموضوعية بشأن اتخاذ مزيد من الخطوات صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. غير أنه يجب علينا أن نعمل لكفالة أن تساعد كل خطوة من عملنا معا في تعزيز سلام وأمن جميع الدول دون استثناء، لا تقويضهما. وليس من الواقعي ببساطة أن نعتقد أنه يمكننا تحقيق ذلك دون مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ولن نعدد كل المسائل، ولكن ينبغي أن نشير إلى أنه إضافة إلى مسألة منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، تتمثل إحدى هذه المسائل في تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وننق في الرأي على أن الوقف الاختياري ينبغي ألا يُعتبر بديلا عن الالتزامات التعاهدية. ونحن مستعدون للعمل لإبرام معاهدة لوقف إنتاج

آنذاك بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتلك الدفاعية، التي لم تزد إلا مع خفض الترسانات النووية. وبينما كانت قدرة نظام الولايات المتحدة الشامل المتعلق بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية تتزايد على طول حدود الاتحاد الروسي، في أعقاب الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ٢٠٠٢، فأى اندفاع نحو إبرام اتفاق بشأن تخفيض قواتنا النووية الاستراتيجية سيكون عملا يتصف بقصر النظر من جانبنا، على أقل تقدير.

لقد أرسى اتفاق SALT I الأساس لعدد من الاتفاقات الأخرى. وثمة نقطة تحوّل هامة تمثلت في التوقيع عام ١٩٨٧ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، وهي ما زالت نافذة حتى الآن. وشهدت السنوات العديدة التي أعقبت دخولها حيز النفاذ تدميرا لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه لفتتين كاملتين من الأسلحة النووية، بما في ذلك تعطيل ما يزيد على ٣ ٠٠٠ من الرؤوس النووية، تساوي في قوّتها ٥٠٠ ٠٠٠ كيلوطن، ناهيك عن تدمير الهياكل الأساسية ومرافق التطوير والإنتاج ذات الصلة. ولكن ما يهم حقا هو أن شعوب قارة بأسرها باتوا بمنأى عن الخطر الحقيقي المتمثل في اندلاع حرب نووية على نطاق واسع.

وإن لم يكن ذلك تدبيرا فعالا لترع السلاح النووي، على النحو الذي يصبر عليه منتقدونا، فما هو إذن؟

إن تقدمنا نحو نزع حقيقي للسلاح النووي لم يكن دائما بالأمر اليسير، ولكنه كان ثابتا. وبدلا من تعقيد المسائل بمزيد من الأرقام، سنركز على الأمر الرئيسي. نتيجة لسلسلة من الاتفاقات السوفياتية - الأمريكية والاتفاقات الروسية - الأمريكية، تم تخفيض القوات النووية الاستراتيجية لروسيا

وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن بصورة كاملة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلا بالإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. ولذلك، رحبنا بالاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والذي استهدف تعزيز الوعي العام وتشجيع التثقيف بشأن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية.

وبما أن استخدام الأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية كارثية، يتحتم علينا حظر استخدامها. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس الرئيسي لمواصلة المساعي الرامية إلى نزع السلاح النووي وتحقيق الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبغية بلوغ تلك الأهداف والحفاظ على سلامة المعاهدة، فإن ثمة أهمية قصوى لتنفيذ جميع الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة وبجسنة.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولكن بعد مرور ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على المعاهدة، لا تزال المعاهدة غير سارية. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي ضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وتثني جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الدول التي وقعت وصدقت على المعاهدة وتحت الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما دول المرفق ٢، على التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

لقد أسهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي وفي النهوض بالسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج عمل متوازن يجري الاتفاق عليه بتوافق الآراء.

ونود أن نؤكد بشكل خاص أن لدينا خريطة طريق واضحة وتوافقية لجهودنا مستقبلا في مجال نزع السلاح النووي، مبنية في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتنص الوثيقة على أهداف محددة، وإحراز تقدم نحو بلوغ تلك الأهداف يمثل جوهر عملية متعددة الأطراف حقا لنزع السلاح. ونعتبر محاولات معارضتها باتخاذ خطوات انفرادية، ناهيك عن تجاوز الأشكال الدولية القائمة، أمرا مدمرا للغاية. إن فرض حظر على الأسلحة النووية الذي اقترحته مجموعة واحدة من الدول سيتعارض مباشرة مع أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما لذلك من آثار سلبية عديدة، وهو ما تكلمنا عنه بالتفصيل خلال المناقشات السياسية العامة. وفي ذلك الصدد، يرى الوفد الروسي أن تقديم مشروع القرار (A/C.1/71/L.41) بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، والذي يهدف إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ بشأن صياغة حظر ملزم قانونا على الأسلحة النووية، أمر غير مناسب وخطأ جسيم. وشأننا شأن شركائنا الآخرين في مجموعة البلدان النووية الخمسة، فإننا سنصوت معارضين لمشروع القرار.

وأعتذر عن تجاوز الحد الزمني.

السيدة سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.11). إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يظل وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، مسألة تثير قلقا بالغاً لدى كل الشعوب والبلدان.

النطاق وغطي جميع جوانب الولاية التي أقرتها الجمعية العامة في العام الماضي.

أما الذين تغيّبوا عن اجتماعات الفريق فقد غابوا بمحض إرادتهم وليس بسبب الإقصاء أو الاستبعاد. وكانت جميع المسائل المتعلقة بالتدابير الفعالة، التي لم تبرح أيرلندا، إلى جانب شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد، تطرحها منذ سنوات عديدة الآن، مفتوحة للمناقشة. وخلال مناقشتنا في جنيف التي استفادت، كما أشرنا بالفعل، من تنوع وتوازن بين الجنسين جديرين بالترحيب، ظهرت العديد من المسائل المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بذلك الجزء من الولاية الذي يتناول المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والشفافية والتحقق والتوعية والتدابير الأخرى، حيث لاحظ الرئيس قدرا كبيرا من التقارب.

والفريق العامل المفتوح باب العضوية هو أحد تلك الكيانات النادرة التي يكون فيها الكل أكبر من مجموع أجزائه، بل ويفوق ما حقق من نواتج. لأن شيئا هاما جدا حدث في جنيف هذا العام. وكما أشار سفير نيوزيلندا بالفعل (انظر A/C.1/71/PV.10)، فقد أدى عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى تكوين تيار عام جديد. ونعتقد أن جميع الوفود الحاضرة، وبالتأكيد وفد بلدي، قد شاركت في العملية بحسن نية وبدون نتائج مسبقة في الحسبان. ومع ذلك، وبينما كانت تجري المناقشات، وبينما كنا نستمتع بكل احترام للآخر وللبيانات المقنعة التي أدلى بها الخبراء، تولد زخمٌ ونشأ ونما شعورٌ بالإمكانية. وبحلول أيار/مايو، كان رأي الغالبية يلتف حول إمكانية وضع صك قانوني جديد، مكمل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتفعيل الالتزامات المتعلقة بترع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة، والتي يمكن فتح باب المفاوضات عليها في عام ٢٠١٧.

من جديد ضرورة كفالة أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذه المناطق وأن تقدم ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى جميع الدول في هذه المناطق. كما نود أن نعيد التأكيد على أهمية ضمان التنفيذ الكامل للمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى بروتوكولها.

تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اعتقادا قويا أنه من الضروري أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية والمرونة إذا كنا نريد إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتغلب على التحديات التي تشكلها الأسلحة النووية للمجتمع الدولي. ويجب على جميع البلدان دون استثناء بذل مزيد من الجهود لنعمل معا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة نولان (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر (انظر A/C.1/71/PV.10) باسم ائتلاف البرنامج الجديد، الذي تفخر أيرلندا بعضويتها فيه. وأيرلندا هي أحد مقدمي مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد (A/C.1/71/L.35)، وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء في اللجنة الأولى.

وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية. وتوخيا للإيجاز، سأقرأ نصا مختصرا. ولكنني أود أولا أن أكرر شكر وفد بلدي على الطريقة المثالية والمهنية والقائمة على الاحترام التي اضطلع بها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، السفير تاني تونغباكدي، ممثل تايلند، بدوره بصفته رئيس الفريق، بما في ذلك عرضه لتقريره النهائي (انظر A/71/371) يوم الجمعة. وكما أوضح الرئيس، فقد كان جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية واسع

الحجج ولا ينبغي تكرارها. والتحدى المائل أمامنا جميعا الآن هو مواجهة الحقائق والتصرف حيالها قبل فوات الأوان. في بعض الأحيان، اتهم الذين يركزون منا على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية بالعيش في قصة من نسج الخيال. ولكن فكرة وجود مواجهة نووية محدودة، أو فكرة وجود أسلحة نووية محددة الأهداف وأسهل استعمالاً، هي الخيال بعينه. والعواقب المدمرة هي الواقع. وفي هذا المقام، نؤيد البيان القوي والمقنع الذي أدلى به هنا في الأسبوع الماضي نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر (انظر A/C.1/71/PV.9)، بما في ذلك ما تضمنه عن مسؤولية الدول.

هناك وقت يأتي يتعين فيه اتخاذ قرار بشأن الخيارات، وهذا واحد من تلك الأوقات. والمخاطرة هي إمكانية وقوع حدث ما مضاعف بالأثر الذي يُحدثه. ونظراً للمخاطر الواضحة المرتبطة باستمرار وجود الأسلحة النووية، فقد أصبح هذا الآن خياراً بين المسؤولية وانعدام المسؤولية. الحوكمة تتطلب المساءلة والقيادة. والأمم المتحدة موجودة لأننا قررنا في مرحلة حاسمة من تاريخنا وقف المحاربة وبدء الحديث. وفي ذلك الوقت، فهم أسلافنا وأدركوا ما كان على المحك. وأول قرار صاغوه كان يتعلق بالأسلحة النووية. لكن بطريقة ما، وبعد كل ما حدث منذ ذلك الحين، نسينا ذلك وتجاهلنا أهم أهدافنا العليا، الهدف الذي يلقي عدم إحراز تقدم بشأنه بظلاله على جميع الأهداف الأخرى. وقد وُجّهت أيرلندا الانتباه منذ فترة إلى الطابع المترابط للالتزامات الدولية المتعلقة بترع السلاح النووي، ولذلك سررنا لسماع رئيس الجمعية العامة وهو يؤكد مجدداً أن عمل اللجنة الأولى هو جزء لا يتجزأ من الخطة الرئيسية العالمية التي تمثلها أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تدخل حيز النفاذ بعد ولكنها تمثل

وبالنسبة لأيرلندا، فإن الأساس والقوة الدافعة كان دائماً ولا يزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مُثّلة في وجوب رؤية المادة السادسة تنفذ تنفيذاً كاملاً، وفي التزامنا، بوصفنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بالإسهام في نزع السلاح المتعدد الأطراف. إن المبادرة بشأن العواقب الإنسانية والبيانات التي أدلى بها مؤخراً الخبراء أمام الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بما في ذلك أولئك ذوو الخلفية العسكرية والأمنية، لم تعمل سوى على تعزيز ما كان دائماً رأينا منذ تبلور معاهدة عدم الانتشار ذاتها - والمتمثل في أن العالم لن يكون مكاناً آمناً إلا عندما يكون خالياً من الأسلحة النووية. إننا جميعاً نعيش في عالم واحد، ووجود أسلحة نووية يشكل شغلاً أمنياً لنا جميعاً. وفي الواقع، يبدو أن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته لا يؤدي إلا إلى زيادة المخاطر وتفاقم التوترات. وفي هذا الصدد، تتفق مع البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي السيد مايكل مولر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، عندما أشار إلى أننا نحتاج إلى ثوب إلى رُشدنا، لأنه ليس من المنطقي على الإطلاق تدمير مجتمعات بأكملها.

ونحن نعلم جميعاً أن التفجير النووي لا يحترم أي حدود وأن آثار السلاح النووي لا تنحاز لأي طرف. وكما سمعنا من العديد من الخبراء، فهي عشوائية وكارثية ولا سبيل للتصدي لها من حيث الاستجابة الإنسانية. وأعتقد أننا في هذه القاعة نشاطرنا جميعاً الإعراب عن غضبنا إزاء العواقب الإنسانية المدمرة، المترتبة على استمرار استخدام الأسلحة المتفجرة، على الرجال والنساء والأطفال والأسر ومجتمعات بأسرها. ولكن ماذا إذن عن قبلة قادرة على تدمير الملايين وتهديد مستقبل كوكبنا ذاته؟ نحن لسنا بحاجة إلى تصور ذلك. نحن نعرف أن دروس التاريخ والعلوم يمكن أن توفر لنا الكثير من البيانات الرهيبة لتفجير ما اليوم. لذلك فإن واقع الأسلحة النووية ومخاطرها واضحة للغاية. وقد تم الدفع بهذه

المعادلة. وكما قال وزير خارجيتنا آنذاك، عندما كان يتكلم أمام اللجنة الأولى عام ١٩٥٨، فإن التغيير هو قانون جميع الحالات التاريخية. ولا يمكننا السعي إلى الأبد وراء حالة أمنية مثالية بعيدة المنال، قبل اتخاذ الخطوة الأولى. إن هذه الحالة المثالية لا توجد من تلقاء نفسها، ولكن يمكننا أن نسهم في إيجادها بالرؤية المطلوبة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأيرلندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تقبل تماما التزامها بترع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تمثل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار، لكنها لا تدفع بأنها الكلمة الفصل بشأن إزالة الأسلحة النووية. لقد التزمت بالفعل الأطراف في المعاهدة، بموجب المادة السادسة، بمواصلة المفاوضات بحسن نية على معاهدة منفصلة وتكميلية بشأن نزع السلاح العام والكامل. ولكي يتم وضع هذا الالتزام موضع التنفيذ العملي، تؤيد أيرلندا التوصية الداعية إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ بشأن صك جديد ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بهدف إزالتها تماما، لأننا نؤمن بذلك وبالوعد الذي قطعه الأمم المتحدة للبشرية ويجب عليها الوفاء بها.

وفي الختام، سيأتي اليوم، للأسف الشديد، كما ذكرنا بذلك سفير اليابان (انظر A/C.1/71/PV.5)، حيث لن يكون هناك أحياء شهودا على الضرر المروع الناجم عن الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون لدينا الشجاعة الآن لنكرم البسالة التي أبدتها الشهود الأحياء في تقاسم معاناتهم مع العالم، كي لا تتكرر أبدا. وفي هذا السياق، أوصي اللجنة بمشروع القرار المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف (A/C.1/71/L.41)، بالإضافة إلى مشاريع القرارات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/71/L.23) وبشأن التعهد الإنساني (A/C.1/71/L.24) وبشأن الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية (A/C.1/71/L.36).

قاعدة عالمية هامة، نخطط علما بأن مجلس الأمن قد دعا جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب لأسلحة نووية. ونظرا لأن الأسلحة النووية لها من الآثار ما يستوجب عدم اختبارها مرة أخرى، فإنه يبدو أيضا من المنطقي ألا يتم استخدامها مرة أخرى أبدا. وينقسم المؤرخون إزاء فعالية أوجه الردع النووي، ولا توجد ضمانات على الإطلاق بأنها ستكون ناجعة مستقبلا، في هذا العالم الذي يشهد التهديدات الإلكترونية وتطبيق التكنولوجيات الناشئة في القطاع النووي، مثل الروبوتات والمنظومات ذاتية التشغيل - أو في الواقع فعاليتها ضد تهديدات أولئك الذين قد يشعرون بأنه ليس لديهم ما يخسرون أو لا يخشون أن يتم تدميرهم، كما ذكرت ممثلة تايلند بوضوح في بيانها يوم الجمعة (انظر A/C.1/71/PV.11).

فالمعاني والدلالات مهمة أيضا. علينا أن نستخدم لغة واضحة لا لبس فيها بشأن هذه الأسلحة. يتطلب الردع التهديد بالاستخدام، تهديد يُقال لنا أنه يجب أن يكون قابلا للتصديق كي يكون فعالا. ولكن ينبغي ألا ترتبط المكانة بالقدرة على تهديد حياة الكوكب وكل شيء حي فيه. وأي مكانة من هذا القبيل لن تتسبب إلا في الانتشار، وتتعارض مع غرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد آن منذ زمن بعيد أوان حظر وإزالة أسلحة الدمار الشامل هذه التي تتسم بالإنسانية والعشوائية وتعذر الدفاع عنها. في هذه القاعة وفي أماكن أخرى، أعددنا الكثير من القوائم وخطط العمل بشأن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. بيد أن قوائمنا وخططنا يجب أن تفضي إلى إجراءات إذا أريد لها أن تحدث أي أثر حقيقي. ويجب اتخاذ الخطوات ووضع اللبنة إذا أريد لها أن تكون أكثر من مجرد كلمات في صفحة ما أو عبر الأنثير. إن الأمم المتحدة منظمة حوكمة عالمية، وقد سمعنا الكثير عن الحالة الأمنية المتغيرة. ونحن نرى أن ذلك لا يؤدي إلا إلى زيادة أهمية إزالة الأسلحة النووية من

العمل، وفهم الشواغل الأمنية لكل دولة على حدة، أما مفهوم الثقة فهو مفسر لذاته. ولهذا السبب دعت بلغاريا إلى اتباع نهج تدريجي. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الأساس للنظام الدولي لعدم الانتشار، وإطار عمل نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتوفر خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أساسا متينا للعمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وما نحتاج إليه هو الوحدة وتضافر الجهود لتنفيذها. وبمثل بدء الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار في ٢٠١٧ فرصة علينا جميعا أن نغتنيها إذا أردنا تعزيز جهودنا لتعزيز القضاء على الأسلحة النووية.

ويتطلب النهوض بترع السلاح النووي أن نبذل جهودا مشتركة. ولا يمكن بناء فهم مشترك للخطوات اللازمة إلا من خلال إجراء مناقشة جامعة وشاملة، مع المشاركة الموضوعية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتؤيد بلغاريا اتباع نهج بناء وواقعي وتدرجي يستند إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ، وهي اللبنات الأساسية التي يمكن أن تعزز النظام الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات العملية التغلب على حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق عضويته، والبدء بمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد شهدت هذه الدورة للجنة الأولى بعض المبادرات البناءة للغاية التي توفر خطوات عملية، مثل مشروع القرارين المعنيين بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (A/C.1/71/L.65) والتحقق من نزع السلاح النووي (A/C.1/71/L.57/Rev.1)، من بين قرارات أخرى.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي

وأخيرا، أود أن أذكر بما قاله الرئيس أوباما، في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/71/PV.8)، وهو ما قاله أيضا في الزيارة التي أجراها مؤخرا إلى هيروشيما، يمكننا اختيار مستقبل أفضل وتاريخ أحسن. ونتفق تماما مع ذلك.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، على توليكم رئاسة اللجنة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير فان أوستيروم، ممثل مملكة هولندا، على قيادته المتميزة، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم في جهودكم الرامية إلى توجيهنا نحو خاتمة ناجحة لمداولاتنا.

لا شك أن الجميع في هذه القاعة يتشاطرون هدفا مشتركا - هو بلوغ الغاية النهائية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وما يختلف بشأنه هو النهج. وبينما نفهم أنه قد يكون هناك شعور بالإحباط إزاء وتيرة التقدم صوب نزع السلاح النووي، فإننا نرى أن معاهدة حظر، على نحو ما تم اقتراحه للتفاوض في عام ٢٠١٧، لن تكون فعالة بدون مشاركة جميع الدول، والأهم من ذلك، بدون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

فسيزيد ذلك من انقسامنا، بدلا من تقريتنا من تحقيق الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وللأسف، فإن التطورات الأخيرة في مجال الأمن العالمي قد أثبتت أن البيئة الأمنية معقدة وبعيدة عن الاستقرار. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عندما ندعو إلى إيجاد حلول سريعة. وإدراك خصوصيات البيئة الأمنية لكل دولة على حدة هو مفتاح فهم سبب عدم إمكانية أن تكون هناك أي طرق مختصرة لتحقيق نزع السلاح النووي.

ويتطلب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية توافر الوحدة والفهم والثقة، أي وحدة

وينبغي أن تشمل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، أولاً وقبل كل شيء، التزامنا باستمرار دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نستثمر أيضاً بشكل كاف في الدور الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعمل من أجل التعجيل بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات الخاصة بكل منها، بما في ذلك من خلال استمرار التعاون مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما ينبغي إحراز تقدم بشأن الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، إلى جانب إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي معالجة تحديات الانتشار النووي بصورة شاملة ومتعلقة. وبينما تنشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة، فإننا نعتقد أيضاً أنه يجب أن تؤخذ المصالح المشروعة للأطراف المعنية في الحسبان، بما في ذلك الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية. ونؤكد أيضاً أهمية تعزيز العمل والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الآليات الدولية، وكذلك بين البلدان، من أجل تحسين فعالية أنشطة مكافحة الإرهاب النووي المحتملة وتعزيز الأمن النووي بما يتماشى مع القوانين الدولية والمحلية. وقد شاركت فييت نام بنشاط في مبادرات وآليات دولية متعلقة بترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، ونفذنا بدقة التزاماتنا بموجب المعاهدات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومنذ تصديق

أن نعمل لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، حيث إنها تشكل لبنة أساسية في جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وترحب بلغاريا باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي اشتركت في تقديمه، وتكرر الدعوة إلى الامتناع عن إجراء التجارب النووية.

وأخيراً، لا تزال بلغاريا تأمل أن تتمتع بالقدرة على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال الوحدة والتفاهم والثقة المتبادلة.

السيد نغوين دوان مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفد بلدنا البيانيين الذين أدلى بهما، على التوالي، ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)، وممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.11). ونود الإدلاء بعدة تعليقات من منظورنا الوطني.

إن التقدم المحرز في خفض عدد الأسلحة النووية المنشورة كان محدوداً، وتبدو بقية الصورة المتعلقة بترع السلاح قائمة. فلا تزال هناك آلاف من الأسلحة النووية، كثير منها في حالة تأهب، بينما يتعرض السلم والأمن الدوليين للتهديد جراء تزايد خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. ويؤسفنا أن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، بعد ٢٠ سنة من اعتمادها. ولا تزال نشهد استمرار الجمود في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وكذلك - في الآونة الأخيرة - فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، على الرغم من المشاورات المكثفة. وفي عالم من التعقيد والتقلب، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ضمان الإزالة التامة لهذه الأسلحة وبذل جهود جبارة ومحددة ترمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن تكون هي الأهداف التي توجه عملنا الجماعي.

المتعلقة بترع السلاح. فلا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ معلقاً، وعلى ما يبدو أنه سيظل كذلك في الأجل القصير، ولم نبدأ حتى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومؤتمر نزع السلاح غارق في الجدل ولم تتمكن هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح من الوفاء بولايتها على مدار ١٧ عاماً. وإذا أردنا تغيير هذا السيناريو، علينا اتباع نهج جديدة وأكثر طموحاً.

وفي ضوء ذلك، نرى أن التوصية التي قدمها الفريق العامل المفتوح باب العضوية تدفع بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح نحو عقد مؤتمر في ٢٠١٧ للتفاوض على إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

ولا تشكل هذه المعاهدة غاية في حد ذاتها، كما أنها ليست حلاً سحرياً يقضي على كل مشاكل نظام عليل. وهي ستكون متوافقة تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع النظام الأوسع نطاقاً لترع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويتعزز الدول غير الحائزة للالتزامها بعدم حيازة الأسلحة النووية أبداً، فإنها ستعزز مصداقيتها، وكذلك النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويمكن مواصلة بذل الجهود المطلوبة لتحقيق القضاء التام على الترسانات النووية، إما في إطار تحده معاهدة الحظر، وهو النهج الذي تفضله البرازيل، أو بالتوازي معه. وفي كلتا الحالتين، ستعمل المعاهدة بالضرورة جنباً إلى جنب مع آلية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعمل مؤتمر نزع السلاح.

وسيعبر مثل هذا الإنجاز التاريخي عن وعي المجتمع الدولي المتزايد بالحاجة الملحة إلى إلغاء الأسلحة النووية. ومن المهم التأكيد على أن نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية ليست طريقاً مختصراً لتحقيق نزع السلاح النووي بل إنها جزء من عملية تدريجية، تبدأ بتحديد المحظورات الأساسية ثم يلي ذلك وضع ترتيبات تتعلق بالإزالة والتحقق. ويشكل عقد

فييت نام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانضمامها إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديل الاتفاقية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، انضمت إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وقدما الشهر الماضي صك انضمامنا للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. كما نتعاون تعاوناً فعالاً مع الوكالة والشركاء الدوليين الآخرين لضمان السلامة النووية العالمية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وأود أن أؤكد مجدداً التزام فييت نام واستعدادها للعمل معكم، سيدي الرئيس، وسائر الدول الأعضاء، لتجديد التزامنا السياسي وترجمته إلى خطوات ملموسة، بطريقة شاملة ومتوازنة، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.48.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيانين الذين أدلى بهما ممثل فنزويلا بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وممثل مصر بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/71/PV.10).

إن التهديد النووي ما برح يتصدر مناقشة نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى عقود. إنها مسألة معقدة وصعبة، لغز أمام تحقيق السلام والأمن يجب حله بشكل مباشر. وللأسف، بالرغم من وجود بعض المبادرات الناجحة بشأن تحديد الأسلحة النووية وعدم الانتشار، لا نزال نفتقر إلى إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي الحقيقي. وفي ظل الظروف الراهنة، ما فتئ المجتمع الدولي الآن يواجه أكثر من عقدين من خيبة الأمل في العمليات المتعددة الأطراف

الدولية المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي طرف فيها.

وكما يبين تاريخنا، فإن العوامل الرئيسية المحركة لسياستنا الخارجية تضمنت دائما البحث عن الآليات التي يمكن أن تساعد على مكافحة هذا التهديد للأمن الدولي. وتمثل إحدى الخطوات الأولى لنا في هذا الصدد في تشجيع إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، وذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفقا للاتفاق الدولي المعروف باسم معاهدة تاتيلولكو، وهي صك إقليمي سيجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماده في شباط/فبراير من العام المقبل. وهي مصدر فخر للمنطقة وتشكل مثالا لبقية العالم.

وفي هذا الصدد، تؤكد بيرو من جديد التزامها بإحدى ركائز النظام الدولي لترع السلاح، متمثلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتنفيذ الكامل لها مع الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في إنهاء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. ونشدد أيضا على أنه من الضروري تحقيق عالميتها، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونود أيضا أن نسلط الضوء على حقيقة أنه، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كانت بيرو من أوائل الدول التي صدقت على معاهدة حظر التجارب النووية، وهي خطوة أساسية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل، وقد أصبحت أكثر أهمية في أعقاب الأحداث الأخيرة التي شهدتها آسيا.

ونود أن ننوه بالعمل الممتاز الذي قام به السفير تاني تونغباكدي، ممثل تايلند، بصفته رئيس الفريق العامل المفتوح

مؤتمر للتفاوض بشأن فرض حظر على الأسلحة النووية، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل، إسهاما مفيدا وملموسا في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعلى الرغم من تباين المواقف الوطنية بشأن الانضمام إلى معاهدة كهذه من بدايتها، فإن الحظر معترف به على نطاق واسع باعتباره عنصرا ضروريا من عناصر أي نهج لترع السلاح النووي. ولذلك، نحث جميع الدول على تأييد عقد المؤتمر والمشاركة بنشاط في المفاوضات اللاحقة من أجل التعبير عن شواغلها ووجهات نظرها والإسهام في الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة.

في الختام، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لألفت الانتباه إلى مشروع المقرر A/C.1/71/L.48، الذي قدمته البرازيل. إن مشروع المقرر يتعلق بالتقرير الذي يقدمه الأمين العام كل ثلاث سنوات بشأن التطورات ذات الصلة بمعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها. وقد طُلب إلى الأمين العام تقديم هذه التقارير في عام ١٩٨٩، بموجب قرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ سين، وكان من المفترض أن يسترشد بها المشاركون في المؤتمر الاستعراضي الرابع للمعاهدة، الذي لا يزال لم يُعقد بعد مرور قرابة ٣٠ عاما. وفي ضوء ذلك، وفي ضوء إسهام قلة من الدول في تقارير الأمين العام، يقترح مشروع مقررنا عدم تقديم هذه التقارير مرة أخرى إلا عندما تقرر الجمعية العامة ذلك.

السيد تينيا هاسيغاوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشكل نزع السلاح النووي، منذ إنشاء الأمم المتحدة، هدفا ذا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. والدليل على ذلك هو أنه تم التطرق إلى نزع السلاح النووي في أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١))، وظل على جدول أعمالها منذ عام ١٩٥٩. وبيرو، بوصفها دولة ملتزمة بالتزاما راسخا بالسلام، تتشاطر ذلك القلق العالمي وتروج لجميع الأنظمة

في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، لا تزال ضرورة لأمننا العالمي وستظل بمثابة أداة أساسية للمضي قدماً بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبهدف صون وتعزيز سلطتها وسلامتها، علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة نجاح الدورة الاستعراضية المقبلة. وستتاح أول فرصة هامة لإظهار تصميمنا المشترك في شهر أيار/مايو في فيينا، التي ستستضيف الدورة الأولى للجنة التحضيرية.

ولا تزال الجمهورية التشيكية ملتزمة تماماً بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه. وفي هذا الصدد، نلاحظ تزايد النداءات المطالبة بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. ونحن نرى أن فرض حظر قانوني يتم التفاوض عليه بهذه الطريقة لن يضمن بأي شكل من الأشكال القضاء على الترسانات النووية القائمة. بل إننا نعتقد أن أي استراتيجية فعالة لنزع السلاح، مترسخة بشدة في معاهدة عدم الانتشار ومراعية للاعتبارات الأمنية والإنسانية على السواء، ينبغي أن تعترف بأن القضاء على الأسلحة النووية عملية طويلة الأمد، لن تنجح دون الدخول في حوار بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أنه لا يمكن تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية إلا من خلال تدابير عملية ومتداعمة وفي ظل وجود نظام قوي للتحقق، يمكن أن يقدم ضمانات ذات مصداقية لنزع السلاح بصورة لا رجعة فيها.

تود الجمهورية التشيكية، بوصفها أول بلد أوروبي يصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تؤكد من جديد دعمها للعملية المؤدية إلى دخولها حيز النفاذ، مما سيسهم كثيراً في تعزيز الهيكل الأمني الدولي القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولهذا السبب، نحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي يلزم تصديقها لدخول

باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي أنشئ عملاً بالقرار ٣٣/٧٠. وقد رحبنا باتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، وكذلك بالتقرير الختامي للفريق العامل (انظر A/71/371)، الذي يتضمن مقترحاً بشأن عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، بهدف إزالتها تماماً.

لا يزال أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في بلدان، إما تمتلك هذه الأسلحة أو هي أعضاء في تحالفات نووية. وبالنظر إلى العواقب الخطيرة المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية على الحياة على كوكبنا، انضمت بيرو إلى العهد الإنساني على أمل ألا نرى تكرار المعاناة الرهيبة التي نجمت عن استخدام هذه الأسلحة في الماضي. ويرى بلدي أن الحالة الراهنة بشأن هذه المسألة غير مقبولة. ومن ثم، يجب أن نعمل بعزم لإيجاد سبيل يقودنا في نهاية المطاف إلى صياغة ضمانات قانونية دولية يمكن أن تعزز مبدأ الأمن الجماعي. وينطوي ذلك على تحقيق نزع السلاح النووي.

وأخيراً، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز جميع التدابير الضرورية لتحقيق السلام والأمن الدوليين في عالمنا، وهو هدف يفترض بالضرورة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. **السيدة شاتاردوفا** (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وبوسعكم التعويل على تعاوننا.

تؤيد الجمهورية التشيكية منذ أمد طويل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالانضمام العالمي إليها والامتنال التام لالتزاماتها. وعلى غرار الغالبية العظمى من الدول الأطراف في المعاهدة، فقد أصبنا بخيبة أمل إزاء نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، يظل إيماننا راسخاً بأن المعاهدة، بوصفها حجر الزاوية

الأسلحة النووية، وهي الرؤية التي أصبحت تعرف باسم برنامج براغ. إننا نتشاطر تلك الرؤية، وقد عملت براغ في السنوات الخمس الماضية على إثبات نفسها تدريجياً كمكان لاستعراض المسائل الهامة المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ونحن نعتزم مواصلة تلك الجهود في كانون الأول/ديسمبر، عندما تستضيف الجمهورية التشيكية أعمال مؤتمر برنامج براغ للمرة السادسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار ليعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.47.

السيد هتن لين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): دعت العديد من الوفود - بما فيها وفد بلدي، خلال مناقشتنا العامة على مدى الأيام القليلة الماضية، مدركة الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية إدراكاً حقيقياً - إلى القضاء التام عليها. ونحن نعمل الآن على إعداد مشاريع القرارات الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ويرحب وفد بلدي بجميع هذه الجهود على مزاياها الخاصة.

لقد ظلت ميانمار تدعو في هذا المنتدى إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لأكثر من ٢٠ سنة. ويهدف مشروع القرار السنوي بشأن نزع السلاح النووي الذي يقدمه بلدي، بدعم واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تحقيق السلام والأمن للأجيال الحاضرة والمقبلة. ولذلك فإنني أود أن أقدم مشروع القرار A/C.1/71/L.47 المعنون "نزع السلاح النووي" بالنيابة عن مقدميه. يحدد مشروع القرار خطوات عملية مؤقتة ويدعو إلى اتخاذها، ولا سيما من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن اتخاذ الجميع لإجراءات متعددة الأطراف في مختلف المنتديات تفضي إلى نزع السلاح النووي.

وهي تشمل الأحكام التالية: القيام فوراً بإيقاف التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها واستحداثها

المعاهدة حيز النفاذ. ونرحب، في ذلك السياق، بالتشديد على أهمية المعاهدة في قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) وفي البيان المشترك للاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكلاهما صدر في أيلول/سبتمبر الماضي.

وتشعر الجمهورية التشيكية بخيبة أمل بسبب استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح الذي أخفق، من بين أمور أخرى، في إحراز أي تقدم في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي البحث عن نهج جديدة وإيجاد حلول مبتكرة من أجل التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكننا أخيراً من بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

وقد هال الجمهورية التشيكية استمرار أعمال الاستفزاز من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتسارع دوامة التصعيد خلال الأشهر التسعة الماضية، بما في ذلك إجراء تجربتين نوويتين وإطلاق أكثر من ٢٠ قذيفة تسيارية. وهي تمثل انتهاكاً واضحاً وخطيراً للالتزام بالامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية وإجراء تجارب على الأجهزة المتفجرة النووية واختبار القذائف التسيارية البعيدة المدى، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية والمتعلق بالقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وعلى العودة فوراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سأختتم ببيان بالتأكيد مجدداً على أن الجمهورية التشيكية تولي أهمية كبيرة لترع السلاح النووي. لقد كشف الرئيس أوباما في براغ في عام ٢٠٠٩، عن رؤيته لعالم خال من

كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتين نوويتين وأطلقت ٢٣ قذيفة تسيارية - كانت آخرها في عطلة نهاية الأسبوع الماضي - متحدية تحذيرات المجتمع الدولي. وقد شكل حجم وتواتر آخر التجارب النووية تحولا كبيرا من سابقاتها. ولذلك فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسرع برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف بل وتهدد علنا بضربات نووية وقائية. كما أن هناك جانبا هاما آخر لهذه المسألة. فقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل، في سعيها الأعمى لحيازة الأسلحة النووية، تحويل الموارد الشحيحة عن مجالات تشتت حاجتها إليها، وهي تخفيف حدة حالة حقوق الإنسان ومحنة كفاف شعبها الذي يعاني حاليا من أسوأ الفيضانات منذ عقود مما يزيد الطين بلة.

يجب علينا أن نتصرف بسرعة وبجزم لمكافحة هذا التهديد غير المسبوق الذي لا يطال السلم والأمن الدوليين فحسب، بل ويطال النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. لقد استمعنا في الأسبوعين الماضيين وهدما، أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة وفي اللجنة الأولى على السواء، إلى وفد كوريا الشمالية وهو يقول "واختيارنا أن نصبح دولة حائزة للأسلحة النووية هو سياسة دولتنا" (A/71/PV.17، ص ٦٢). يجب أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه لن يعترف بها على الإطلاق كدولة حائزة للأسلحة النووية، وأنها يجب أن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وأنها يجب أن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب على المجتمع الدولي، علاوة على ذلك، أن يكون واضحا - من خلال اعتماد قرار قوي جديد لمجلس الأمن بشأن تجربة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية الخامسة - مع ذلك البلد بأنه، بمواصلته السعي إلى تطوير برنامجيه النووي والمتعلق بالقذائف، لن يجني إلا مواجهة

وإنتاجها وتكديسها؛ والقيام فوراً بإلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية وتعطيلها؛ وتنفيذ تدابير فعالة لترع السلاح النووي في غضون إطار زمني محدد أو ضمنه؛ والاتفاق على صك ملزم دوليا وقانونا بشأن تعهد مشترك بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية؛ وإبرام صكوك قانونية دولية بشأن تقديم ضمانات أمنية غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف؛ وإلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؛ وإلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية؛ وأن يتم عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة، في موعد أقصاه ٢٠١٨، بشأن نزع السلاح النووي لاستعراض التقدم المحرز بشأن هذه المسألة.

إنني أعتقد أن تلك الخطوات وغيرها في مشروع القرار عملية ويمكن اتخاذها، على افتراض أننا جميعا نتعامل معها بإرادة سياسية متجددة. وقد انضم، حتى اليوم، ما مجموعه ٣٨ بلدا إلى مقدمي مشروع القرار. وأحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في تقديم مشروع القرار الذي عرضته للتو، بروح جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية ومكانا أكثر أمانا للأجيال القادمة.

السيد كيم شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

تلتزم جمهورية كوريا التزاما قويا برؤية عالم خال من الأسلحة النووية. كما إننا نعتقد اعتقادا جازما بأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يبدأ من شبه الجزيرة الكورية. إن هذا العالم مجرد حلم يقظة من دون نزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي. غير أن الحالة الراهنة المؤسفة هي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقترب الآن من المراحل النهائية للتسلح النووي. ففي هذا العام وحده، أجرت جمهورية

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ثانيا، نشدد على الحاجة الماسة إلى بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وندعو البلدان الثمانية المتبقية في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق عليها، بغية إنفاذ هذه المعاهدة التي ما برحت حاملة لعشرين عاما. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالبيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل في ٢١ أيلول/سبتمبر، وتستعري انتباه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الإدانات القوية التي أعربت عنها الأغلبية الساحقة في الجلسة للتجارب النووية الخمس التي أجرتها. ثالثا، نؤيد الإسراع ببدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح. لقد انتظرنا بالفعل لعقدين من الزمن، ولا يمكننا تبرير أي مزيد من التأخير. رابعا وأخيرا، نثمن عاليا المبادرات الدولية الجارية الرامية إلى تعزيز الشفافية والثقة في مجال نزع السلاح النووي، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى أنه بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نبذل جهودنا ونحشد كل الوسائل المتاحة لترع السلاح النووي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن لا نتوهم أن هذه المهمة ستكون سهلة. فوحدة العمل هي الإجابة الوحيدة لتعزيز أمننا الجماعي.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي اليوم بالإشارة إلى الأحداث التي وقعت قبل ١٦ عاما في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠. لقد قدمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر، وللمرة الأولى، تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، كخطوة من الخطوات العملية الثلاث عشرة. ولم تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية هذا

جزاء أكثر صرامة ومزيد من العزلة الدبلوماسية، التي ستؤدي به، في نهاية المطاف، إلى تدمير ذاته.

وكذلك نكرر تأييدنا القوي، في موضوع عدم الانتشار النووي، لدور ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية، التي تعتبر أساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. إن جمهورية كوريا على استعداد، في الوقت نفسه، للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، بوصفها رئيسا لكل من مجموعة الموردين النوويين ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. كما أننا سنعمل على الحيلولة دون إمكانية انتشار المواد النووية إلى جهات فاعلة من غير الدول بوصفنا رئيس المؤتمر الدولي للأمن النووي، المزمع عقده تحت رعاية الوكالة في كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بترع السلاح، ترى جمهورية كوريا أنه من المهم أن نحرز تقدما بشأن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبصفتنا بلدا شهد معاناة آلاف من أبناء شعبه جراء عواقب التفجيرات الذرية، فإننا نشاطر المجتمع الدولي شواغله إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، ينبغي ألا ندع الإحباط يدفعنا إلى استنتاج غير مجدوغير مستدام. ونعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هي من خلال اتخاذ تدابير عملية ملموسة ضمن الأطر القانونية وغير القانونية القائمة. وفي هذا الصدد، نود أن نقدم الاقتراحات التالية.

أولا، يجب أن نواصل دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي وأساس ما نبذله من جهود لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تضيق خلافاتها في المناقشات المقبلة، بدءا باللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر

أو يصاغ - من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بل ولم تتم بتحديد أي شيء من قبيل خارطة طريق أو سيناريو معقول - لا يؤدي على الفور إلى الوصول لحاجز يبدو وأنه لا يمكن التغلب عليه من أجل المضي قدماً.

وتتفق نيوزيلندا مع ما سمعناه كثيراً، ولا سيما في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، بأن مسؤولية العمل الدؤوب لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية تقع أيضاً على عاتق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على. وبوصفنا عضواً في ائتلاف البرنامج الجديد، نعتقد أننا ما برحنا نفعل ذلك لبعض الوقت، ولكننا نستطيع أن نتفق الآن - مع وجود تعثر كبير في إحراز تقدم بشأن المادة السادسة - على وجود حاجة إلى أن تكثف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية جهودها وأن تضطلع بدور أكمل من خلال المضي قدماً في وضع إطار قائم على نص للنهائية الموعودة في المادة السادسة. وعليه، يسر نيوزيلندا أن أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/C.1/71/L.41، الذي يمضي قدماً بتوصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية للدفع بمفاوضات نزع السلاح النووي. ونأمل ألا يكتفي الآخرون بانتقاد هذه العملية الجديدة بناءً على ما يظنون أنها تفتقر إليه - مثل معالجة إخفاق معاهدة عدم الانتشار في إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن أسلحتها النووية، أو منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين - بل أن ينضموا إلينا في القيام بكل ما هو ممكن لضمان أن تعزز نظام معاهدة عدم الانتشار وتسهم بصورة أوسع نطاقاً في تحقيق السلم والأمن العالميين.

وفي نفس الوقت، فإننا إذ نشارك الآخرين هنا في المضي قدماً في تحديد إطار عالم خال من الأسلحة النووية، ستواصل نيوزيلندا دعمها الكامل للتدابير المؤقتة والانتقالية - وهي خطوات ما فتئنا نتبعها وندعمها، مثل التدابير الخاصة بإلغاء

التعهد في المراحل الأولى للمؤتمر الاستعراضي، بل وقد يقول البعض إنها قد قدمته على مضض. ولكنني أعتقد أنه من المطمئن استنتاج أن كل دولة من هذه الدول لم توافق عليه إلا بعد إجراء تحليل دقيق للغاية لتكاليفه وفوائده. فالفوائد كانت جلية. لقد كان تعهدنا عاملاً رئيسياً في ضمان الوصول إلى نتائج بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي، وفي الحفاظ على مكانة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وازدهارها. وينطبق ذلك أيضاً على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، عندما كررت التأكيد على نفس التعهد.

بل ربما لم تختار الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توضح لأي شخص في مؤتمر عام ٢٠٠٠ أو ٢٠١٠ بالضبط الكيفية التي ستنفذ بها تعهدنا مع الوفاء في الوقت ذاته بالتصميم المعلن على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وأن تستند أفعالها إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وأشك أنه قد طُلب منها توضيح ذلك. فكان كافياً أن قبلت الدول الخمس جميعها، بصورة واضحة للغاية، بإمكانية تنفيذ ذلك. وقد وفر تعهدنا شعوراً بالاطمئنان إزاء أن يصبح الالتزام بموجب المادة السادسة من المعاهدة بتحقيق نزع السلاح النووي الكامل تدريجياً حقيقة واقعة - وهو الأساس الذي انضمت بموجبه العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى المعاهدة. ومرة أخرى، من المرجح أنه لم يسأل أحد متى بالضبط سيتحقق ذلك، لكن لا بد وأن كانت هناك ثقة بأن حسن النية وأسباب المشاركة الدولية كانت تعني أنه سيتحقق في غضون فترة زمنية معقولة.

ومنذ ذلك الحين، فإن تصوراتنا - أن عدداً كبيراً من النتائج المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض، بما في ذلك التعهد القاطع، لم تحقق ما فهمناه من وعود - ازداد إحباطاً جراء عدم إحراز تقدم ملموس بشأن المادة السادسة. ولم يقتصر الأمر على الافتقار إلى شيء ما يلوح في الأفق -

وفي هذا الصدد، تؤكد مصر على أهمية إجراء مفاوضات حقيقية وحسنة التوقيت - في سياق النتائج المثمرة والإنجاز غير المسبوق الذي حققه الفريق العامل المفتوح العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي، الذي اجتمع مؤخراً في جنيف - ترمي إلى حشد المجتمع الدولي لاعتماد نهج عملي المنحى بصورة أكبر بغية الإزالة التامة للأسلحة النووية من خلال إبرام صك عالمي ملزم قانوناً.

طالبت مصر مراراً بتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وكذلك خطة عمل عام ٢٠١٠، إلا أن الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ تلك الالتزامات، أتاح استمرار وجود الأسلحة النووية، والتهديد الحقيقي والحالي الذي تمثله للسلم والأمن الدوليين.

ومن المهم التشديد على أن تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، لم يأذن بأي حال من الأحوال للدول الحائزة للأسلحة النووية بامتلاك هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى. ويتنافى أي افتراض من هذا القبيل مع روح ونص المعاهدة، فضلاً عن هدفها الرئيسي. ويساور مصر القلق جراء اتجاه الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل متزايد إلى تطوير أنواع جديدة من الأسلحة وإجراء الدراسات والبحوث في مجال تحديث نظم التسليح النووي، بدلاً من الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في سياسة نزع السلاح. وهذا هو السبب في رفض مصر للبيان المشترك للدول الحائزة للأسلحة النووية الصادر في شهر أيلول/سبتمبر، في هذا الصدد.

وطوال أكثر من أربعة عقود، سعت مصر وجعلت على رأس أولويات سياستها الخارجية، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، حسب فهمنا للخطر الذي

حالة التأهب، ونؤيد زيادة الشفافية فيما يخص المخزونات النووية وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. وسنشارك بالتأكيد بكل إخلاص في جميع المداولات بشأن جميع ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا مجال لأي شك في انسحاب مؤيدي معاهدة الحظر النووي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذا الاقتراح الذي قُدم في المناقشة هذا الصباح إنما هو اقتراح زائف، بل وخطير ويمثل دربا من الخيال.

السيد محفوظ (مصر): بداية، أود أن أعرب عن خال التعازي لوفد تايلند الصديق في الوفاة الصادمة لملك البلاد، لقد ظل الفقيد في نظر المجتمع الدولي رمزا للأمة التايلندية جمعاء.

يود الوفد المصري أن يعبر عن تأييده لبيانات كل حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية، ودول تحالف البرنامج الجديد في الشق المتعلق بالأسلحة النووية الذي نحن بصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

تود مصر أن تعرب عن قلقها إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية، وتؤكد من جديد اعتقادها بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية، وهو الهدف الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة. ولذلك من الضروري أن تبدأ المفاوضات دون مزيد من التأخير بشأن وضع برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، وأن تشمل إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

أسلحة الدمار الشامل. ويهدف المؤتمر إلى بدء عملية سياسية وتقنية للتفاوض بشأن معاهدة إقليمية بشأن هذه المنطقة، مع انضمام دول المنطقة إلى تلك المعاهدة إذا ما قررت ذلك. ويعتبر عقد هذا المؤتمر، على أساس مبدأ توافق الآراء، فرصة، وربما آخر فرصة، لاستعادة مصداقية معاهدة عدم الانتشار ونظام نزع السلاح برمته. هذا هو الطريق إلى الأمام الذي لا نزال متمسكين به وندعمه في سياق القرارين السنويين بشأن الشرق الأوسط، الذي قدمت مصر هذا العام أحدهما بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" (A/C.1/71/L.1)، وقدمت المجموعة العربية مشروع القرار الثاني بعنوان "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (A/C.1/71/L.2). ونسعى إلى حصول مشروع القرارين كليهما على الدعم التقليدي للمجتمع الدولي.

وستواصل مصر على أساس دورها واهتمامها بمسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق عادل وشامل خلال مداوات اللجنة هذا العام، وتوفير الأساس لمرحلة جديدة في الجهود الجماعية الدولية الرامية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد سكايني ريكارد (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):
تود باراغواي أولاً شكر المشاركين في حلقة النقاش الذين تكلموا عن الحالة الراهنة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية المكلفة بولايات تتصل بتلك القضايا.

وتؤكد باراغواي من جديد التزامها بإنشاء وتوطيد واحترام وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأحكام معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي كانت أول من أعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، قبل ٥٠ عاماً. ونرحب أيضاً بإنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للاضطلاع بمسؤولية

تمثله هذه الأسلحة، ولا سيما بالنظر إلى استمرار إسرائيل في احتكار الترسانات النووية على الصعيد الإقليمي - الأسلحة والرؤوس الحربية ونظم إيصالها المختلفة - بدون أي تفتيش أو نظام تحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يقوض الأمن الإقليمي، ويشكل تهديداً للأمن القومي العربي.

ورغم مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اعتماد القرار المتعلق بالشرق الأوسط في عام ١٩٩٥ كأساس لصفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إلا أن تنفيذه لا يزال بعيد المنال، بسبب عدم كفاية ما تبذله الدول الراعية له من جهود، والإعلان أحادي الجانب بتأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ حاسم الأهمية لأجل غير مسمى، والذي كان من المقرر عقده في هلسنكي، لكنه لم يعقد أبداً. ولا يزال المجتمع الدولي ينتظر انعقاده. وقد اتخذت قرار التأجيل الصادم دولة نووية واحدة بدون عذر مقبول أو التشاور مع دول المنطقة. ومع ذلك، قامت مصر ومجموعة الدول العربية بكل ما هو ممكن للتفاعل الإيجابي مع جميع العمليات ذات الصلة، والمشاركة بنشاط في الاجتماعات التي عقدت في فيينا وليون وجنيف في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ولكن، للأسف، في غياب دور واضح للأمم المتحدة، وعلى خلاف ولاية مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، قبل التفاعل الإيجابي للمجموعة العربية بممارسة غير مبررة لحق النقض هدفت إلى عرقلة الإجراءات وكذلك المفاوضات الموضوعية.

وجرى إبراز سبيل المضي قدماً في ورقة العمل التي اعتمدها حركة عدم الانحياز في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، التي يمكن الاطلاع عليها مرفقة بنسخة أطول من بياني على موقع الخدمات المفورة للورق على شبكة الإنترنت، والتي تدعو المؤتمر الاستعراضي إلى أن يطلب إلى الأمين العام أن يدعو جميع الدول في الشرق الأوسط لعقد مؤتمر يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر

وقت ممكن. ونؤيد الجهود الرامية إلى صياغة اتفاقية دولية لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، دون استثناء أو تمييز، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤيد باراغواي دعوة الجمعية العامة لجميع الدول إلى مواصلة الامتناع عن إجراء تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، ومواصلة وقفها الاختياري لهذه الاختبارات والامتناع عن أي عمل يتنافى مع أحكام المعاهدة. إننا نؤيد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من خلال تنفيذ البرامج الإنمائية مع اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة للحد من الآثار الضارة للطاقة النووية على البيئة.

ويجب على الدول التي تنفذ هذه البرامج على أراضيها أن تضمن أنها تستند إلى مسؤولية واسعة عابرة للحدود، تنقيد بأفضل الممارسات في مجالات التعاون الدولي ومنع وقوع الأضرار وتحري العناية الواجبة، ويمكن أن تستجيب بشكل مناسب لأي احتمال لأذى أو ضرر عابر للحدود.

وختاماً، يؤكد وفد بلدي على أهمية دور المساعدة التقنية والتعاون الدولي بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما من أجل تطوير وتعزيز القدرات الوطنية واكتشاف ومنع الاتجار غير المشروع بالمصادر والمواد المشعة.

السيد برزنيوسلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشدد، في البداية، على أن نزع السلاح النووي يشكل عنصراً هاماً في سياسة بولندا الأمنية. إننا نتشاطر الالتزام بالعمل في سبيل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وترى بولندا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لإحراز تقدم نحو التزم التام للسلاح النووي

كفالة تنفيذ المعاهدة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب إعلاناتها التفسيرية لبروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو وغيرها من الصكوك الدولية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. يشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، من وجهة نظرنا، جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد باراغواي من جديد دعمها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتوسيع واحترام تلك الموجودة بالفعل. كما نشجع الدول الأعضاء على مواصلة العمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لتوصيات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د-٢/١٠)، ولا سيما تلك الواردة في الفقرات من ٦٠ إلى ٦٣ وخاصة الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٦٣.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، تدعو باراغواي إلى الامتنثال لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والإزالة التامة والعاجلة للأسلحة النووية. نحن نعتقد أن جميع الدول ملزمة بإجراء واختتام مفاوضات بحسن نية تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، وبأن المفاوضات الثنائية لا يمكن أن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف في هذا المجال. ولهذه الأسباب، عملنا على وضع اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية وتنص على تدميرها، ونحن سعداء للغاية بتوصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ بغرض التفاوض على صك دولي بشأن الموضوع.

ونرحب أيضاً بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لتحديد التدابير والإجراءات اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية في أقرب

فبالنظر إلى الظروف الراهنة وحالة العلاقات الدولية، لن تكون هذه المعاهدة فعالة. فلا هي ستزيل الأسلحة النووية ولا هي ستسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً. بل على العكس، ستخلف آثاراً سلبية خطيرة على الأمن الإقليمي والعالمي، وكذلك على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ المادة السادسة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن أفضل حل لمسألة المضي قدماً بترع السلاح النووي هو اتباع نهج تدريجي. فهذا النهج لا يهدف، بأي سبيل، إلى الحفاظ على الوضع الراهن، بل يهدف إلى العمل من أجل تغيير مستدام وآمن وفعال. وهناك قائمة طويلة بمختلف التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تقليص المخاطر والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

تتوقف عملية نزع السلاح النووي، إلى حد كبير، على البيئة الأمنية الإقليمية. ولا يمكننا تجاهل الحقائق الجغرافية - السياسية. إننا نعتقد أن التعامل مع الشواغل الأمنية الإقليمية سيساعدنا على تحقيق هدفنا. لقد شهدنا، في العام الماضي، أعمالاً تتعارض مع روح ونص التزامات المجتمع الدولي في مجالي الأمن والأسلحة النووية. وتبين هذه التهديدات الخطيرة للأمن العالمي أن جهودنا أكثر أهمية من أي وقت مضى وأن قدرتنا على تحقيق توافق الأغلبية في الآراء أكثر استصواباً.

أختتم بالإشارة إلى الشراكة الدولية من أجل التحقق من نزع السلاح النووي، التي تتمتع بولندا بعضويتها وتشارك بنشاط في مناقشاتها وفي رئاسة فريقها العامل. فعمل الشراكة الدولية يبين مدى تعقيد وصعوبة تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. من غير الواقعي، بل من المستحيل، النظر في نزع السلاح النووي من دون أخذ أهمية التحقق الموثوق به في الاعتبار. ويحدونا الأمل في أن تساعد الجهود المستمرة لهذه المبادرة في بناء الثقة وتعزيز نهج لترع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نعتقد بأنه واقعي

وينبغي أن تظل محورية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن الضروري، إذا أردنا البقاء على مسار نزع السلاح النووي الكامل، الإبقاء على الانخراط الجدي للبلدان في جهود عدم الانتشار وكفالة الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية.

سيشهد العام المقبل بدء عملية جديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستتوج في العام ٢٠٢٠. بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وسترأس بولندا في عام ٢٠١٨ - في علامة على انخراطها وتمسكها بالمعاهدة - اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الاستعراضي. ونذكر الدول الأعضاء بأن التنفيذ الكامل للمعاهدة يتطلب جهود جميع الدول. ولا يمكن للحلول العالمية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار أن تكون فعالة ومستدامة إلا إذا وضعت بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، على وجه الخصوص، يجب أن تكون المناقشات شاملة وواقعية، وتحترم أهداف والتزامات جميع الدول وأن تأخذ في الاعتبار الدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار، إذ أنه لا توجد بدائل لهذا المنتدى.

وقد شاركت بولندا بنشاط، هذا العام، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف في جنيف، بهدف الإسهام في رؤية مشتركة لأفضل السبل للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد قدمت بولندا، منفردة وكجزء من مجموعة من الدول على حد سواء، ورقات عمل وأدلت ببيانات وتفاوضت بحسن نية. بيد أننا لم نتمكن من تأييد التقرير النهائي للفريق العامل (انظر A/71/371) بسبب توصيته دعماً لإبرام معاهدة للحظر. وقد أعربنا عن رأينا بشأن هذه المعاهدة بصورة متكررة أثناء المفاوضات.

بموجب مذكرة تفاهم معززة بشأن برنامج سنغافورة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتدريب بلد ثالث، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعم بناء القدرات فيما يتعلق بالمجال النووي في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها.

وترى سنغافورة أن هناك الكثير مما يمكن القيام به بشأن نزع السلاح النووي. ونحن نقترح اتخاذ إجراءات بشأن أربع خطوات صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. أولاً، يجب على الدول الأعضاء النظر فيما بعد إحقاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والعمل بصورة بناءة من أجل إرساء أسس تكفل نجاح الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. سيسود شعور بعدم الأمن طالما أن بعض البلدان تحوز أسلحة نووية وغيرها لا تحوز هذه الأسلحة. ويزيد عدم إحراز تقدم من تلك الرؤية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل المزيد من أجل طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأنها تتخذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. ومن بين الطرق الممكنة أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء خفض كبير لترساناتها النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ويجب علينا كذلك أن نواصل جعل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أولوية.

ثانياً، تلاحظ سنغافورة اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) وتدعم دعوته جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك من دون تأخير. فمن شأن دخولها حيز النفاذ أن ينقلنا خطوة صغيرة ولكن هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نواصل النظر في خيارات عملية للمضي قدماً بعملنا بشأن نزع السلاح النووي. وتشيد سنغافورة

وممكن. سأنهي بياني بتلك الإشارة إلى انخراط ملموس وحقيقي وشراكة يمكن أن تقربنا خطوة من عالم مستقر وخال من الأسلحة النووية. وحتى لا أتجاوز الحد الزمني، سيرسل النص الكامل لبياني إلى الأمانة العامة وسيكون متاحاً على الموقع الشبكي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على كلماته الطيبة وعلى احترامه للوقت المحدد.

السيد بنسون ليم (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): حرصاً على توفير الوقت، سأقرأ نسخة مختصرة من بياني. وستكون النسخة الكاملة متاحة على الإنترنت.

أهنتكم وزملاءكم، سيدي، على تعيينكم في مكتب اللجنة الأولى.

تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.11).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لتصديق سنغافورة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زلنا ملتزمين بالأهداف وبالركائز المتعاضدة الثلاث للمعاهدة، وقد أيدنا الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وقد شاركت سنغافورة مشاركة بناءة في سلسلة من مؤتمرات قمة الأمن النووي، واستضيفنا في أيلول/سبتمبر مناورات السيف العميق لعام ٢٠١٦، وهي مبادرة أمنية متعددة الجنسيات لمكافحة الانتشار.

وتعيد سنغافورة التأكيد على حق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية مساعدة البلدان النامية الأخرى على التطبيق الآمن والسلمي للتكنولوجيات النووية. وستعمل سنغافورة،

نحو عالم خال من الأسلحة النووية خلال هذه الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): نود أن نغتني هذه الفرصة لتهنئكم، سيدي، على قيادتكم لأعمال اللجنة الأولى.

كما أننا نشرك زملاءنا في تأييد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد بلدنا بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/71/PV.10).

إن المهمة الأهم والأكثر إلحاحاً التي تواجه العالم الآن هي القضاء على خطر حدوث محرقة نووية. لقد مر ٧٠ عاماً منذ الأوهال التي سببتها القنابل النووية في هيروشيما وناغازاكي للسكان المدنيين، والتي انتشرت فيها التفجيرات عشوائية في كل اتجاه، مصحوبة بدرجات حرارة تصل إلى ٤٠٠٠ درجة مئوية، محولة كل شيء في طريقها إلى بخار: النساء والأطفال والحيوانات والأشجار والمباني. وتحولت مدن ذات تراث ثقافي يمتد لمئات السنين إلى أكوام من التراب، في حين فقد ٢٥٠٠٠٠ شخص أرواحهم نتيجة للانفجارات. وقُتل نصفهم تقريباً في اليوم الأول، فيما توفي الباقون ببطء وهم يتألمون نتيجة الحروق والإشعاع في الأسابيع التي تلت ذلك. كما ألحقت الآثار المدمرة الضرر بالحمض النووي لسكان المدينتين الذين لا يزالون حتى يومنا هذا أكثر عرضة للإصابة بالسرطان والعقم والعيوب الخلقية.

وفي العديد من جزر المحيط الهادئ، وجميعها تخضع للحكم الاستعماري، كانت الآثار الإنسانية للمئات من التجارب النووية التي أجرتها الدول الاستعمارية والنووية مدمرة: سرطان وعيوب وراثية وأضرار وضعف في الجهاز المناعي ونفايات مشعة في الغلاف الجوي. ويُقدر أن التجارب

بالعمل المفتوح والشامل للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. لقد ناقش الفريق العامل النهج الممكنة لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إننا ندرك أن الاقتراح المطروح على الجمعية العامة بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ من أجل التفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية ويفضي إلى إزالتها التامة، قد تلقى دعماً واسع النطاق في جنيف. وتؤيد سنغافورة هذا المؤتمر بوصفه سبيلاً ممكناً للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومع ذلك، يتعين على جميع الأطراف ذات الصلة، أن تشارك أو، على الأقل، أن تتقيد بمبادئ وأهداف صك من هذا القبيل، حتى يكون فعالاً. وإلا فإنه لن يكون ذا معنى. وفي ذلك الصدد، فقد دعونا جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في تلك المناقشات بشكل بناء.

وأخيراً، فإن سنغافورة تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونحن نشجع الجهود الرامية إلى إحلال السلام الحقيقي والدائم في شرق أوسط خال من الأسلحة النووية، مع إجراء حوار حقيقي ومفتوح وبناء، يشمل جميع الأطراف المعنية. وفي محيطنا الأقرب، ما فتئت سنغافورة تؤكد عزمها على إبقاء جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وستواصل سنغافورة العمل صوب التوقيع والتصديق الجماعيين من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، دون تحفظات، على بروتوكولات المعاهدة.

وتدعو سنغافورة الوفود في اللجنة الأولى إلى التحلي بسعة الأفق والعمل بصورة بناءة خلال مداولاتنا الجماعية. وينبغي أن نذكر أنفسنا بأهمية تنحية المصالح الذاتية جانبا على أمل تحقيق هدف أكبر. فلنسعى جاهدين إلى توليد زخم

خال من الأسلحة النووية. إن النهج المختلفة لا يستبعد بعضها بعضا، وبينما يسعى بعضها إلى إيجاد طرق مختصرة في حين تسير الأخرى بوتيرة بطيئة للغاية، فإننا نعلم جميعا أن نزع السلاح النووي الجدير بأن يُسمى كذلك يجب أن يكون ملزما وعالميا ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وآمل، على أقل تقدير، أن يكون ذلك شيء يمكننا الاتفاق عليه.

وفتريلا طرف في جميع معاهدات وبروتوكولات نزع السلاح النووي. والتزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا ينعكس فحسب في كوننا جزءا من أول منطقة مكتنزة بالسكان في العالم يجري إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية، بل أيضا في ثقافتنا العريقة القائمة على السلام والحوار والتزامنا اليومي بالسلام والأمن الدوليين. ونحث جميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني على العمل معا من أجل إزالة الأسلحة النووية من عالمنا نهائيا.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا تماما هدف تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وهو هدف منصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمثل تنفيذه الكامل أولوية راسخة بالنسبة لنا ومعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام الدولي لترزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فضلا عن أنها تشكل الركيزة القانونية الأساسية له. ونشدد على أهمية تحقيق عالمية المعاهدة وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، بلا تأخير ومن دون شروط. كما ندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الامتثال لجميع أحكامها وإلى احترام الالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض اللاحقة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتظل معاهدة عدم الانتشار الإطار القانوني الواقعي الوحيد لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهي القاعدة الأسمى التي تستند إليها جميع

الجوية تسببت في قرابة ٤٣٠ ٠٠٠ حالة وفاة بسبب السرطان حتى عام ٢٠٠٠، وهو رقم سيزداد بمرور الزمن.

وعلى الرغم من الفظائع الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية وتجاربها، لا تزال القوتان العالميتان الكبيرتان تمتلكان أكثر من ١ ٥٥٠ رأسا حربية نووية لكل منهما، ذات قوة تدميرية تعادل قوة ١٠ ٠٠٠ قنبلة بحجم قنبلة هيروشيما، دون وجود قيود على قدرتهما على مواصلة تحديث ترسانتهما والاحتفاظ باحتياطي قدره الآلاف من الأسلحة النووية الإضافية. وطالما أن المذاهب الأمنية لا تزال تتمحور حول التدمير المؤكد للخصوم، مع أضرار جانبية لبقية البشرية، فإن بقاء الجنس البشري لا يمكن أن يعتمد على العلاقات الثنائية بين الدول.

وهناك بلدان تملك ترسانات أصغر حجما ولكنها ربما كانت كارثية بنفس القدر، مثل إسرائيل، التي ترفض حتى مجرد البدء في محادثات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتخليص كوكب الأرض من آفة الإبادة النووية. وجميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية، دون استثناء، يجب أن تصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تنفذ التزاماتها. فهل من المستحيل لهذه الدرجة تصور وجود نظام للعلاقات الدولية لا يمثل فيه التدمير المؤكد للخصوم ومدنهم والمدنيين والنساء والأطفال والمستشفيات والمدارس هدفا استراتيجيا لأقوى الدول؟

ولم يقرنا اتباع النهج التدريجي لتحقيق نزع السلاح النووي الذي تدعو إليه معاهدة عدم الانتشار من بلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فقد حال اعتماد تدابير وشروط مسبقة غير قابلة للتحقيق، مثل إنهاء النزاعات أو نزع السلاح العام الكامل، دون إحراز أي تقدم بشأن ركيزة نزع السلاح النووي. إن تحقيق السعادة القصوى على الأرض لا يمكن استخدامه كوسيلة للابتزاز لإنقاذ كوكب الأرض من محرقة نووية. وفتريلا تؤيد كل النهج التي قد تساعدنا على إحراز تقدم نحو إيجاد عالم

كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها تمثل انتهاكا واضحا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الكاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعلق إيطاليا أهمية أساسية على بدء المفاوضات فوراً، بدون شروط مسبقة، حول إبرام معاهدة تتناول المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وريثما تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ، ندعو جميع الدول المعنية إلى الاعلان عن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والابقاء عليه. ونؤيد أيضا الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي نعتبرها خطوة عملية هامة نحو نزع السلاح، حيث تمثل شراكة فعالة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن نرحب بتخفيضات الترسانات النووية التي نفذتها معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية، ونثمن التقدم الذي أحرزه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة حتى الآن في تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة. ونشجع بقوة كلا البلدين على مواصلة الحوار والجهود المشتركة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وتوطيد الثقة والشفافية، وزيادة تخفيض ترسانات الأسلحة النووية لكل منهما.

وإن إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية سيساهم إسهاما كبيرا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤمن إيطاليا بإمكاننا راسخا بأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية في ما بين

تدابير نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وإيطاليا ملتزمة التزاما كاملا بنجاح دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار، بدءا بأول اجتماع للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٧. وقلقنا البالغ حيال العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية يبرر جهودنا من أجل إحراز تقدم فعال في نزع السلاح النووي. وإيطاليا ملتزمة بتهيئة الظروف المواتية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بطريقة تعزز الاستقرار العالمي وترتكز على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي أن تركز إجراءاتنا على التدابير العملية والفعالة بوصفها خطوات في نهج تدريجي حيال نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن القضاء على الأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المشاركة الموضوعية والبناءة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

في العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال دخول المعاهدة حيز النفاذ يشكل أولوية عليا ولبنة رئيسية لجدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نأمل أن يشجع اتخاذ مجلس الأمن مؤخراً للقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي كانت إيطاليا أحد مقدميه، على المزيد من التصديقات. وعلى وجه الخصوص، نحث جميع الدول التي يمثل تصديقها شرطاً ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ على التوقيع والتصديق عليها دون تأخير أو شروط. ولحين بدء نفاذ المعاهدة، تدعو إيطاليا جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى احترام الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض هدف المعاهدة ومقصدها.

وتدين إيطاليا بشدة التجارب النووية وعمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية

بطريقة فعالة وأكيدة وعملية. والتوصل إلى تحقيق هدف الصفر الشامل لا يتماشى فحسب مع التزاماتنا الدولية. بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل هو شرط أساسي أيضا لجعل العالم أكثر أمانا.

والتطورات الأخيرة المقلقة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك التجربتان النوويتان اللتان أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٦، شكلت واقعا قويا لنا جميعا. وإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها التي تتعلق بتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين، وتحديا لقرارات مجلس الأمن والالتزامات الدولية الأخرى لهذا البلد. وهذه البيئة الأمنية الصعبة كانت موضع تركيز شديد في اللجنة الأولى، لا سيما من خلال العديد من ممارسات حق الرد حول الشواغل الأمنية في مختلف المناطق. والمطلوب الآن اتخاذ تدابير مكرسة وعملية لبناء الثقة في جميع هذه المناطق، باعتبارها مسألة ذات أولوية.

وموقف أستراليا بشأن الاقتراح المعروض على اللجنة القاضي بالشروع في مفاوضات حول إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية هو موقف متسق وواضح. إننا لا نؤيد نهجا كهذا. فمعاهدة الحظر لن تخلصنا من سلاح نووي واحد. وهي لن تغير الحقائق التي نواجهها جميعا، مثل وجود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية، أو التوترات القائمة بين الدول الكبرى. وبدون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية، تكون القيمة العملية للتفاوض بشأن معاهدة الحظر موضع شك. وفي رأينا أن معاهدة الحظر سوف تفعل عكس الالتزامات الواردة في المادة السادسة، وتؤدي إلى التزامات موازية، ومن ثم تسبب الغموض والاحتمال بالارتباك. في الواقع، نحن لا نرى ما هو المنطق من وراء معاهدة الحظر بالنسبة إلى الدول غير النووية. فعلى سبيل

دول المنطقة، لا يزال يمثل أولوية. وفي هذا الصدد، ما فتئنا نؤيد بقوة العملية المؤدية إلى التنفيذ الكامل لقرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وفي العام الماضي، رحبنا بالاتفاق التاريخي بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تنص على حل شامل وسلمي للمسألة النووية الإيرانية. ونتطلع إلى استمرار تنفيذها بشكل كامل وفعال، حيث نرى أنه يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي.

وتنشاطر الشواغل المتزايدة بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية، ولا سيما الأسلحة الإشعاعية، على أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، وبينما نكرر دعمنا للتنفيذ الشامل والكامل لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، يسرنا أن نتمكن من إبلاغ اللجنة بأنه في غضون بضعة أيام، سوف تودع إيطاليا صك تصديقها على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونحن نؤيد بنشاط المبادرات الدولية الهامة الأخرى في هذا المجال. ففي روما وخلال تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، سوف نستضيف الاجتماع المقبل للفريق العامل الجنائي النووي المعني بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والتمارين على التفتيش الموقعي بالمحاكاة في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

وأخيرا، نثمن عاليا بدء نفاذ التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥، الذي صدقت عليه إيطاليا في أيار/مايو الماضي، لأنه يعزز نطاق الاتفاقية ويوسع مدى التعاون في ما بين الدول لمنع مخاطر الانتشار. ونشجع الثلث المتبقي من الدول الأطراف في الاتفاقية على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية

جهودها في اللجنة للحفاظ على الزخم من أجل المضي قدما في هذا المسار الهام لترع السلاح.

وإن ورقة النهج التدريجي التي قدّمتها أستراليا إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي، وإلى هيئة نزع السلاح، باسم ٢٤ بلدا، تضمنت توصيات تتعلق بالسبل العملية والقابلة للتحقيق من أجل المضي قدما. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أخذ زمام المبادرة في تنفيذها. كما ندعو الدول المسلحة نوويا إلى تعزيز الشفافية تجاه ترساناتها النووية. ومن شأن ذلك أن يساهم على الفور وبشكل كبير في بناء الثقة ووضع الأساس لجهود جماعي، بغية التوصل إلى الصفر الشامل.

وفي الختام، إن هذا الوقت بالنسبة إلينا يتصف بالأهمية أكثر من أي وقت مضى لحماية نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه. ويجب أن نغتنم الفرصة التي ستيحها الاجتماع المقبل الذي تعقده اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠١٧، لإرساء أساس متين بهدف نجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

السيد لوك ماركيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إكوادور البيانين اللذين أدلى بهما سابقا ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/71/PV.10).

عقب اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع في جنيف هذا العام، واعتماد التوصيات الصادرة عنه والواردة في مشروع قراره A/C.1/71/L.41، الذي تنظر فيه اللجنة الأولى تحت رعاية إكوادور، نعتقد أن هذا العام سوف يجري تذّكره باعتباره عاما هاما لترع السلاح النووي.

ففي عام ٢٠١٧، سوف نبدأ عملية التفاوض على صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية، بغرض إلزائها إزالة تامة.

المثال، أستراليا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة راروتونغا، وهي قدّمت مرتين تعهدات ملزمة قانونا بعدم اقتناء الأجهزة المتفجرة النووية أو حيازتها.

ومن البديهي أن الدول لن تتخلص من ترساناتها النووية إلاّ عندما تشعر بالأمان جزاء القيام بذلك. وإرساء الأسس للقضاء على هذه الأسلحة يتطلب قدرا من الثقة أكبر بكثير، وعمليات للتحقق تكون أشد فعالية، وضمانات تجاه عدم استخدام القدرات على تطوير أسلحة جديدة لهذا الغرض. والخطوات المنطقية المقبلة التي لا غنى عنها تتضمن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومعالجة المشاكل التقنية للتحقق من نزع السلاح النووي؛ والشروع في مفاوضات تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويسرّ أستراليا أن تقوم هذا العام مع نيوزيلندا والمكسيك بعرض مشروع قرار هذا العام حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/71/L.28). ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للمعاهدة ونظام التحقق التابع لها، حيث ساعدا فعليا على تعزيز القاعدة الدولية لمكافحة التجارب النووية. ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وترحب أستراليا أيضا بمشروع القرار الهام الذي تصدره النرويج بشأن التحقق من نزع السلاح النووي (A/C.1/71/L.57/Rev.1)، والذي يوفر وسيلة عملية لبناء شراكات أوسع نطاقا وترتيبات تعاونية للتحقق، بما في ذلك معالجة الصعوبات التقنية ذات الصلة. ولا بد لنا أيضا من التنويه بالمكاسب التي حققها فريق الخبراء الحكوميين المنتج جدا المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة. ونثني على القيادة المتواصلة التي تمارسها كندا بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وندعم

وإلى جانب الغالبية العظمى من الدول، ترفض إكوادور هذا الافتراض. فالأسلحة النووية لا تضمن أمن أي أحد؛ بل هي مصدر لانعدام الأمن انعداماً دائماً للبشرية جمعاء. وفي هذا المحفل وغيره من المحافل الأخرى لترع السلاح، سمعنا أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تشعر بالانزعاج لأن جهودها لتخفيض الترسانات النووية لم يُنوه بها. نعم، إن ترساناتها قد خُفضت، ولكن في الوقت نفسه، يجري تحديثها وجعلها أكثر فعالية، دون اتخاذ أي إجراء واضح بغية إزالتها إزالة تامة. ولهذا السبب تُرصد لها موارد مالية هائلة في الميزانية في السنوات القليلة القادمة، زهي موارد يمكن استخدامها على وجه أفضل للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية.

وحالما تدخل معاهدة الحظر حيز النفاذ، يجب مواصلة العمل بشأن نزع السلاح النووي بصورة أكثر كثافة. ويجب علينا أن نتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب علينا أن نتخذ إجراء بشأن آليات التحقق من نزع السلاح النووي ونتفق على الجداول الزمنية لتدمير الأسلحة المحظورة، ويجب تنفيذ كل ذلك في الوقت ذاته على أساس قانوني ثابت للحظر. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً اختلافه الشديد مع التأكيد الوارد في البيان المشترك الصادر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تزعم فيه أن الحفاظ على ترساناتها النووية متوافق مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وذلك غير صحيح على نحو واضح، حيث أن ما من صك من تلك الصكوك يسمح بحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

وأود أن أختتم بقراءة الفقرة الأخيرة من بياني، ولكن نصه الكامل يمكن الاطلاع عليه على شبكة الإنترنت. وأود أن أؤكد إيماننا بأننا، باعتماد مشروع القرار A/C.1/71/L.41 "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة

وهذه العملية شاملة حقاً، لأنها ستكون مفتوحة ودون شروط أمام مشاركة جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي هي طرف في أحلاف الردع على نطاق أوسع. لذلك، سوف تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الدول، خلافاً لغيرها من عمليات عدم الانتشار التي تكون المشاركة فيها محدودة، ولكن البعض منها اعتُبرت مشروعة وهامة في مختلف مشاريع القرارات الأخرى المقدمة إلى اللجنة. ونحن ندرك أن الصك الذي يحظر الأسلحة النووية لن يجعلها تزول على الفور، ولكن التفاوض بشأنه واعتماده سيساعدان على وضع أسس ومعايير قانونية لإزالتها، كما حصل بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

والتفاوض على هذا الصك متسق مع أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيعزز النظامين الحاليين لعدم الانتشار ونزع السلاح، ولهذا السبب نرفض حجج بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض حلفائها، الذين يؤكدون بدون سند موضوعي، أن الحظر القانوني لهذه الأسلحة الكارثية سيضعف المعاهدة. بل على العكس من ذلك، سيعززها. ولذلك، فإننا لا نتفق مع الذين يقولون - وسمعنا بعضهم هذا الصباح - أن التفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية سيؤدي بالدول إلى التخلي عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه الحجة خطيرة وغير منطقية ومناقضة للوقائع ولإعلانات البعض منا ممن يدعمون وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

وينبغي لنا أيضاً أن نرفض الحجج، المتناقضة بطبيعتها، على نحو ما سمعناه حتى الآن من الدول التي تؤكد استعدادها للنهوض بترع السلاح النووي، وفي نفس الوقت، وعلى نفس المنوال وبالطريقة الاستعجالية ذاته، تعلن أن هذه الأسلحة ضرورية لأمنها. ولكن إذا كنا نفترض أنها ضرورية لأمن بعض الدول، فإنها أيضاً يجب أن تكون ضرورية لجميع الدول.

ثالثا، فيما يتعلق بالمواقف النووية، لا تزال الأسلحة النووية تؤدي دورا هاما في المذاهب العسكرية للدول الحائزة لها، والتي تبرر استخدامها باللجوء إلى مفاهيم مثل الدفاع عن مصالحها الحيوية أو مصالح حلفائها وشركائها.

رابعا، إن تطوير أنواع جديدة سهلة الاستعمال من الأسلحة النووية التكتيكية، مثل ما يسمى بالقنابل النووية الصغيرة، قد زاد من إمكانية استخدامها.

خامسا، يتواصل انتشار الأسلحة النووية فعلا، من خلال تبادل هذه الأسلحة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أو بينها وبين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في تحد واضح للالتزامات تلك الصريحة بموجب المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

سادسا، ما زالت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم كل عيوبها، معلقة بعد مضي ٢٠ سنة على فتح باب التوقيع عليها. والبلد الأول الذي وقع على المعاهدة، ولم يصدق عليها حتى الآن، لا يزال يتحدى هدفها ومقصدها باللجوء إلى استخدام أدوات اليوم — القدرات الإلكترونية والحوسبة والذكاء الاصطناعي.

سابعا، رغم أكثر من ٤٠ عاما من الجهود الدولية، لا يوجد بعد أي أمل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي حالة سببها الوحيد هو الاعتراضات العنيدة للنظام الإسرائيلي، الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثامنا، إن فشل الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزال يشكل تحديا خطيرا لفعاليتها. وأخيرا، إن أهم التحديات التي يواجهها نزع السلاح النووي هو عدم وجود إرادة سياسية حقيقية من جانب

الأطراف"، ستتخذ خطوة ضرورية وموضوعية، بعد أكثر من ٧٠ سنة على أول تفجير نووي، صوب تخليص أنفسنا أخيرا من تلك الأسلحة إلى الأبد. ولذلك، نحث جميع الدول التي تؤمن حقا بترع السلاح النووي، وتأكيدا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التصويت مؤيدة لمشروع القرار.

السيد روبالتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10).

على الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم من جانب المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي، لا يزال هناك الآلاف من الأسلحة النووية القادرة على تدمير الكوكب بأسره، وبالتالي، فهي تشكل أكبر تهديد محتمل للبشرية جمعاء. ولذلك ليس أمامنا أي خيار آخر عدا أن نواصل بقوة جهودنا الرامية إلى إلغاء الأسلحة النووية قبل أن تقضي علينا جميعا. وللقيام بذلك، يجب علينا أن نحدد التحديات الراهنة في مجال نزع السلاح النووي وأنجع السبل للتغلب عليها. ونرى أن التحديات الرئيسية هي كما يلي.

أولا، فيما يتعلق بالتنوع مقابل الكمية، هناك عدد من الأسلحة النووية الموجودة أقل مما كان موجودا خلال حقبة الحرب الباردة. بيد أن قوتها التدميرية، من الناحية النوعية، أكبر بكثير لأن مردود الأسلحة النووية اليوم قد ازداد مقياسه من الكيلوطن إلى الميغاطن إذ استُبدلت القنابل الذرية بقنابل الهيدروجين الأكثر تدميرا بآلاف المرات.

ثانيا، تستمر جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحديث وتطوير ترساناتها النووية، وبعضها يخطط لتطوير أنواع جديدة.

كما يعرب وفد بلدي عن تأييده لما تضمنته البيانات التي ألقاها في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.11)، وممثل تونس باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/71/PV.10) حول موضوع الأسلحة النووية.

تعيد الجزائر التأكيد على موقفها الثابت المتمثل في أن نزع السلاح النووي يعتبر أولوية ملحة في نطاق ترسيخ استتباب السلم والأمن والاستقرار في العالم، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء الكامل والشامل على هذه الأسلحة الفتاكة وتخليص البشرية من خطر استعمالها أو التهديد باستعمالها. فالبرغم من أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ فإنه لا يسعنا إلا أن نسلم بضالة ما تحقق في مجال نزع السلاح النووي. وهذا لأن هذه الأسلحة لا زالت تشكل العمود الفقري للعقائد العسكرية للعديد من الدول وأداة ردع في سياساتها الأمنية. وعليه سيظل القضاء التام على هذه الأسلحة ومنعها إلى الأبد غايتنا الأسمى، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إبرام معاهدة شاملة حول الأسلحة النووية، مع ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لهذا الغرض في السنة المقبلة.

كما ترحب الجزائر بتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المنشأ بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠. وفي انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، يؤكد وفد بلدي على الأهمية القصوى لإبرام صك دولي ملزم حول ضمانات الأمن السلبية لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتعيد الجزائر التأكيد على الأهمية القصوى لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، قصد تعزيز النظام الشامل لنزع السلاح

الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات، فإن السعي العالمي طيلة ٧١ سنة إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية ما زال سعيًا حازمًا. ففي السنوات الأخيرة، اكتسبت تلك الجهود زخماً جديداً من خلال عقد الجمعية العامة لأول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، في دورتها الثامنة والستين، تلتها المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، والاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن نزع السلاح النووي التي عقدت سنوياً في الجمعية العامة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. وستواصل ذلك الاتجاه بمؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، سيعقد في عام ٢٠١٨، ومؤتمر عام ٢٠١٧ الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي. أكثر الجوانب الواعدة للاتجاه الحالي هو أنه لم تستند أي مبادرة من هذه المبادرات إلى النهج التدريجي القديم الفاشل. وعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز بشأن التفاوض على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. نحن نرى أن ذلك هو الخيار العملي الوحيد لوضع عملية نزع السلاح النووي على الطريق الصحيح.

وستستمر جمهورية إيران الإسلامية في المشاركة بنشاط في جميع الجهود الدولية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم القوي للمفاوضات على اتفاقية للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح.

السيد أباني (الجزائر): في البداية، يتقدم الوفد الجزائري بخالص التعازي والمواساة لوفد مملكة تايلند إثر وفاة جلالة الملك بوميبول أدولياديج.

الشرق الأوسط، وذلك رغم مرور أكثر من ٢٠ سنة منذ اعتماد قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام حول منطقة الشرق الأوسط، بحيث لم يتم إحراز أي تقدم في هذه القضية المحورية، مما يشكل تهديدا صريحا لأمن وسلامة المنطقة والعالم.

إن الوعي المتزايد الذي يشهده المجتمع الدولي إزاء الأخطار المحدقة بالبشرية جراء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هو دليل آخر على ضرورة التعامل مع هذا الخطر بحزم. وإذ نشاطر هذه الانشغالات والدوافع التي بنيت على أساسها المبادرة الإنسانية التي انضم إليها بلدي. فإننا على يقين بأن الدينامية التي ستخلقها هذه المبادرة بفضل بعدها الإنساني ستدعم جهودنا الجماعية الرامية إلى تجاوز العقبات التي تفصلنا عن المنع الشامل للأسلحة النووية والقضاء عليها نهائيا. وفي هذا السياق، فإن الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يشارك فيه بلدي بصفة دورية، يعتبر منبرا عالميا إضافيا لترسيخ مفهوم تجريم الأسلحة النووية، ويدشن لعملية متواصلة ينجز في نهاية مطافها الهدف المنشود، ألا وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة كومانيسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
حرصا على توفير الوقت، سأقصر ملاحظاتي على المحور الرئيسي للمناقشة في هذه الدورة.

تؤيد رومانيا البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم ممثل ألمانيا بالنيابة عن البلدان المؤيدة لنهج تدريجي بشأن نزع السلاح النووي.

تولي رومانيا أهمية كبيرة لترفع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من خلال تعددية الأطراف والتعاون الدولي، وترى أن إضفاء الطابع العالمي على الصكوك القائمة الملزمة قانونا هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج طويلة الأمد. نحن نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس

وعدم الانتشار النوويين، داعية جميع الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة من أجل القضاء على التهديدات والمخاطر الناجمة عن تلك التجارب التي عانى منها بلدي ولا يزال منذ مطلع الستينيات.

تبقى الجزائر متمسكة بالتزاماتها الكاملة تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لترفع السلاح النووي وعدم انتشاره. وتجدد تأكيدها على أهمية تحقيق عالمية هذه المعاهدة بانضمام جميع الأطراف الموجودة خارج إطارها، قصد تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبقدر الأهمية القصوى التي يوليها بلدي إلى موضوع نزع السلاح النووي، فإنه يدرك تماما أهمية منع الانتشار النووي بصفته داعما أساسيا للجهود الرامية للتخلص من هذه الأسلحة. ويؤكد، في الوقت نفسه، على أن منع الانتشار النووي هو مسؤولية جميع أطراف المعاهدة.

وفيما يخص التطبيقات السلمية للطاقة النووية، فإن الجزائر تعيد التأكيد على حق الدول الأطراف السيادي وغير القابل للتصرف في تطوير قدراتها الوطنية لاستخدام هذا النوع من الطاقة لأغراض سلمية قصد المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل الشعوب، خاصة النامية منها. وتدعم الجزائر إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم. وذلك نظرا لمساهمتها في ترسيخ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار كعامل دعم للاستقرار والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وانطلاقا من هذا الاقتناع، كانت الجزائر من بين الدول الأفريقية الأولى التي صادقت على معاهدة بليندابا المنشأة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدول المعنية إلى التوقيع والمصادقة على البروتوكولات الثلاثة الملحقمة بهذه المعاهدة. وفي هذا السياق، تعبر الجزائر عن انشغالها وقلقها العميقين إزاء العراقيل التي تحول دون إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في

مارس وفي آب/أغسطس من هذا العام في محاكاة لحرب حقيقية، بمشاركة مئات الآلاف من أفراد القوات المسلحة والعتاد النووي الاستراتيجي ومشاركة القوات الخاصة في تحقيق هدفهما المتمثل في الإطاحة بقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتلال بيونغ يانغ.

وبإدخال القاذفات النووية الاستراتيجية إلى غوام في نفس الأسبوع الذي اتخذت فيه قرار نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع في كوريا الجنوبية وجلب عتاد استراتيجي، بما في ذلك حاملة طائرات نووية وغواصات نووية إلى شبه الجزيرة الكورية ومحيطها، فإن الولايات المتحدة تخلق وضعاً شديداً للتفجر هناك.

والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة أرسلت مؤخراً قاذفات القنابل الاستراتيجية النووية من طراز B-1 B مسلحة تسليحاً تاماً إلى منطقة قريبة جداً من خط تعيين الحدود العسكرية. ونشرتها في قاعدة أوسان العسكرية في كوريا الجنوبية، ولم تتردد في إجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة، عن طريق نشر مجموعات هجومية - تتقدمها حاملة الطائرات النووية الأمريكية رونالد ريغان وقوات بحرية مختلفة - في البحر شرقي وغربي شبه الجزيرة الكورية، بغرض توجيه ضربة وقائية ضد القيادة العليا وقواعد الصواريخ الاستراتيجية والنووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حين أن مختلف أنواع المناورات العسكرية تجرى في مختلف أنحاء العالم، فإن هذا النوع من تدريبات الحرب النووية الشريرة الاستعلائية لا توجد في أي مكان آخر من حيث نطاقها وشدتها وأساليبها ووسائلها.

إن الموقف الثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ظل يهدف إلى الإزالة التامة لخطر الحرب النووية الذي تشكله الولايات المتحدة، بالاعتماد على قوة ردعها النووية والدفاع

لترع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وأداة لا غنى عنها في عملنا الذي لا يزال قادراً على توفير المساحة التي نحتاج إليها لتحقيق التفاهم المشترك والتوافق والتقدم. نحن لا نرى أي بديل مجد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يمكننا أن نؤيد المبادرات التي تقوضها. إننا نواجه أزمات انتشار غير مسبقة تهدد السلم والأمن الدوليين، ولا يمكن التصدي لهذه التحديات عن طريق إضعاف النظام القائم. إن أولويتنا الرئيسية هي التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ عليها والعمل على تحقيق عالميتها.

وشأننا شأن العديد من الآخرين في هذه القاعة، نعتقد أن المجتمع الدولي بأسره يتقاسم المسؤولية عن العمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن على استعداد للعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف من خلال التدابير العملية الفعالة، وبعضها سبق تقديمها للنظر فيها في هذا المحفل. ونحن على استعداد لدعم جميع المبادرات التي تسهم في بناء الثقة والتي تتسم بالشمول وتراعي الشواغل الأمنية للجميع. ونحجم عن تأييد الاقتراحات والقرارات التي لن تؤدي إلا إلى زيادة التجزؤ.

يتمثل هدفنا في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل فعال وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ونحن مقتنعون بأننا لن نتمكن من بلوغ هدف القضاء على الأسلحة النووية بطريقة آمنة ويمكن التنبؤ بها إلا بمعالجة الأبعاد الأمنية والإنسانية لها.

السيد ري إن إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بسبب الحد الزمني، سأوجز بياني. ويمكن الاطلاع على النص الكامل على الموقع الشبكي.

إن الجهود التي تبذلها أكبر قوة نووية في العالم لابتزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلغت مرحلة خطيرة. جرت المناورات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في النصف الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية في آذار/

بظلالها على إنجازاتنا بدلا من تجديد التزامنا المشترك بالهدف العالمي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. كما إنه يهدد بتقويض أسس الثقة والتوافق التي تكلم عنها الآخرون هذا الصباح، وهي ضرورة لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

لقد أتاح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، في جنيف هذا العام، فرصة لإعادة تركيز النقاش بشأن نزع السلاح النووي. ومما يؤسف له أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تنضم إلى الفريق العامل. وقد سعت كندا، نظرا إلى التزامها بتخليص العالم من الأسلحة النووية، إلى المشاركة البناءة، وقد أصيبت بخيبة أمل عندما لم يتمكن الفريق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره النهائي (انظر A/71/371). وما زال القلق يساورنا بأن توصيته الرئيسية قد توسع الانقسامات فيما بين الدول بدلا من أن توحدنا في قضية مشتركة. وتعتقد كندا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر أساسا للنهوض بنزع السلاح، ونحن نشعر بالقلق لأن التدابير الجديدة المقترحة قد تقوض أولويتها.

إننا نؤيد التفاوض بشأن فرض حظر على الأسلحة النووية، ولكن فقط كخطوة نهائية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فإذا كان هدفنا هو تحقيق نزع فعال وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للسلاح النووي، فإننا نظل غير مقتنعين في هذه المرحلة بأن من شأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية أن توفر أي شيء أكثر من مجرد التوهم بإحراز تقدم، من دون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي نهاية المطاف، سوف يمكن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال خطوات تدريجية وواقعية، وليست هناك حلول سريعة لذلك.

لقد ظلت كندا لوقت طويل تناصر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وقدمنا، هذا العام، إلى جانب ألمانيا وهولندا، مشروع قرار يمضي قدما بشكل ملموس بذلك المشروع عن

عن السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبني قواتها المسلحة النووية كتدبير للدفاع عن النفس مصمم لحماية دولتها ونظامها الاجتماعي في مواجهة التهديدات النووية المستمرة من الولايات المتحدة، ونحن نتمسك بثبات باستراتيجيتنا المتمثلة في تعزيز تلك القوات النووية.

إن عمليات إطلاق الصواريخ التسيارية الاستراتيجية التي يجريها بانتظام الجيش الشعبي الكوري، وتجارب التفجيرات النووية لاختبار قوة الرؤوس الحربية النووية، ليست سوى جزء من المسار الكامل الرامي إلى تنفيذ سياستنا الاستراتيجية. وسيمكن توحيد الرؤوس النووية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إنتاج العديد من مختلف أنواع الرؤوس الحربية النووية الأصغر حجما والأخف وزنا مع تنويعها حسب احتياقاتها. وما دامت الولايات المتحدة مستمرة في تهديدها النووية وإجراءاتها التعسفية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل تعزيز قدرات الردع النووي لديها للدفاع عن النفس كما ونوعا وزيادة ترسيخ وضعها الاستراتيجي كدولة نووية. إن رادع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي لا يشكل تهديداً لأي دولة غير حائزة للأسلحة النووية لا تشارك في أعمال عدوانية أو في شن هجمات عليها أو على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وستنخرط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

السيدة مكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن تزايد استقطاب الآراء بشأن نزع السلاح النووي هو أحد أكبر التحديات التي تواجه اللجنة الأولى. فنحن، والعديد غيرنا، نشعر بالإحباط إزاء وتيرة نزع السلاح النووي. وللأسف، فإن ذلك الإحباط قد أسفر عن نهج متباينة تهدد بالإلقاء

لكوريا الشمالية وعمليات إطلاقها للقذائف التسيارية، في انتهاك صارخ لالتزاماتها ولعدة قرارات لمجلس الأمن ولرغبات المجتمع الدولي. إننا ندين هذه الأعمال الاستفزازية، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من مصلحة كل من المجتمع الدولي وكوريا الشمالية السعي إلى التفاوض على حل سياسي سلمي.

لقد تمكنت مجموعة الخمسة زائداً واحداً من خلال هذا الحوار والمفاوضات من التوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في العام الماضي. وتؤيد كندا بقوة الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تنفيذها من قبل إيران، ونحث جميع الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات خارج الميزانية لكفالة أن تتوفر للوكالة الموارد الكافية للوفاء بولاية التحقق.

وختاماً، فإن تطوير المرونة والحلول التوفيقية المبنية على الثقة وجهود بناء الثقة سيكتسي أهمية متزايدة إذا أردنا تعزيز تدابير عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ويتعين علينا الآن العمل معاً بشكل أوثق للتغلب على التحديات المتبقية وتحقيق المزيد من السلام والأمن اللذين نصبو إليهما جميعاً ويستحقهما العالم بأسره.

(تكلمت بالإنكليزية)

سنودع النص الكامل لبياننا لدى الأمانة العامة.

السيدة بوكارينهو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): ينبغي للعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية الموثقة جيداً أن تذكرنا جميعاً بأن علينا أن نظل ثابتين في سعينا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وترى البرتغال أنه يجب تعزيز هذا الهدف الحيوي بدون تردد من خلال نهج متوازن ولكنه عليّ تجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونحن نرى أنه من الضروري، في ذلك الصدد، صون سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية

طريق تكوين فريق تحضيرى رفيع المستوى لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستكون ولايته البناء على العمل الأخير لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والانخراط في مشاورات غير رسمية مفتوحة باب العضوية مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف، تقديم توصيات بشأن عناصر جوهرية لمعاهدة في المستقبل. إننا نعتقد أننا وضعنا مقترحاً يتميز بالمصادقية والواقعية والشمول سيمهد للمفاوضات المقبلة في مؤتمر نزع السلاح، ونحن مقتنعون بأن الكثيرين هنا يعتقدون بأنه يمكننا وينبغي لنا تجاوز الوضع الراهن. إننا نشجع الأعضاء على تأييد مشروع قرارنا وإظهار تصميمنا الثابت والجماعي على القيام أخيراً بإبرام هذه المعاهدة.

(تكلمت بالفرنسية)

إن كندا سعيدة بالتقدم الذي أحرز بشأن التحقق من نزع السلاح هذا العام، ولا سيما بواسطة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ونرحب بمشروع قرار الترويج الجديد A/C.1/71/L.57/Rev.1 بشأن الموضوع. وستظل كندا تشجع بقوة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على زيادة الشفافية في الوفاء بالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتخاذ مجلس الأمن مؤخراً قراره ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي يعزز عالمية المعاهدة، يوفران زخماً لتحديد الجهود لبدء نفاذها. ونحن نرحب، في ذلك السياق، بتصديق ميانمار وسوازيلند مؤخراً.

بيد أن السلام والأمن الإقليميين والدوليين يتعرضان بشكل متزايد للخطر بسبب تسارع وتيرة التجارب النووية

المكلف بالمضيّ قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي عقد اجتماعات على مدار السنة. ويؤسفنا أنه على الرغم من الجهود البناءة التي يبذلها رئيس الفريق العامل والعديد من البلدان، بما فيها بلدي، لم نتتمكن من إعداد تقرير يحظى بتوافق الآراء.

وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو خطوة هامة نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومرة أخرى، نحث جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد، ولا سيما البلدان الواردة في المرفق ٢، على أن تفعل ذلك دون تأخير، وتحترم الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية ريثما تنضم إليها. ونحن ننوّه بالتقدم الذي أحرز في إنشاء نظم للتحقق والرصد، بغية كفالة ألا تبقى التجارب النووية غير مكتشفة. كما نرحب بتصديق أنغولا وسوازيلند وميانمار مؤخرا على المعاهدة بوصف ذلك خطوات هامة صوب تحقيق عالميتها.

ويجب أن تبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وحتى ذلك الحين، ينبغي لنا التقيد بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية. ومن المؤسف للغاية والمخيب جدا للآمال أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة حتى الآن. فهناك حاجة واضحة إلى المضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بطريقة شاملة. وأود أن أكرر الكلام عن مدى أهمية كفالة أن يعمل مؤتمر نزع السلاح على أساس أكثر شمولا، ولا سيما من خلال توسيع عضويته. وتود البرتغال أيضا أن تحث جميع البلدان على الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية بغية تحقيق عالميتها. وإن تعزيز تدابير بناء الثقة، من قبيل الامتثال التام للصكوك القائمة، بما في ذلك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، لا يزال بالغ الأهمية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل عمله نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى

للنظام العالمي لعدم الانتشار والدعامة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقا للمادة الرابعة، وكذلك من أجل تحقيق نتائج موضوعية في الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ومرة أخرى، نكرر دعوتنا لجميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وتشعر البرتغال بقلق بالغ إزاء تزايد التحديات التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما ثبت مرتين في هذا العام، تواصل كوريا الشمالية برنامجها النووي، حسبما اعترف وفدها هنا اليوم. وأدانت الحكومة البرتغالية بشدة كلتا التحريبتين النووييتين اللتين أحرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة، وهي تعتبر هذين التطورين تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ومن الأهمية بمكان أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجربة نووية في هذا القرن، الأمر الذي يؤكد على الحاجة الملحة إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل بحيث يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. ونناشد جميع الدول المعنية أن تبذل قصارى جهدها للتمكين من استئناف الحوار.

إن الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في العام الماضي بشأن برنامج إيران النووي أثبت أن المسائل المعقدة للغاية يمكن حلها عن طريق الدبلوماسية إذا كانت الأطراف المعنية تتحلى بما يلزم من إرادة وعزم على الصعيد السياسي. وتكرر البرتغال دعمها لما يجري من تنفيذ لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ونحن نواصل أيضا دعم النهج التدريجي لنزع السلاح النووي، وهو أمر راسخ في عملية معاهدة عدم الانتشار. والتزامنا بالشمول وتشديدنا على توافق الآراء يعملان على توجيه مشاركتنا في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية

ومن بينها ليبيا. وإدراكاً من بلدي لأهمية التخلص من برنامج أسلحة الدمار الشامل، بادرت ليبيا بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر إلى التخلص من جميع المعدات والبرامج التي يمكن أن تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً، وانخرطت في العمل على إبرام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عام ٢٠٠٤، وهي تتعاون منذ ذلك التاريخ مع مفتشي الوكالة الدولية، ومستمرة في التواصل والتنسيق معها بهدف حماية وتأمين جميع المنشآت التي تم تحويلها للاستخدامات السلمية. وبانتظار أن يعم الاستقرار أرجاء ليبيا في القريب العاجل، فإننا نتطلع إلى مزيد من التعاون التقني مع الوكالة والشركاء الدوليين الآخرين لتنمية قدرات ليبيا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والاستفادة من الطاقة النووية في تحقيق مشاريع التنمية، وخاصة في مجال توليد الكهرباء وفي الطب النووي والأشعة العلاجية والتحلية.

وللاحتفال باليوم العالمي للتخلص من الأسلحة النووية بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام أثر بالغ على سير الحملة الدولية للتوعية بمخاطر الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تأييداً كاملاً عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق النزاع الشامل للأسلحة النووية.

وليبيا على استعداد للإسهام في الجهود الرامية إلى بلورة عناصر فعالة لاتفاقية شاملة لنزع الأسلحة النووية وفقاً لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٤/٧٠. وتثني ليبيا على عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باتخاذ خطوات من أجل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وهو الذي عقد اجتماعاته في جنيف خلال هذا العام، طبقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠. وترحب ليبيا بالإنجاز الذي حققه الفريق من خلال القرار الذي توصل إليه بعقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٧ للتفاوض حول صك ملزم قانوناً لحظر

في الشرق الأوسط. ويجب أن نُبقي على الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، مسترشدين بخطة العمل التي تم وضعها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وفي الختام، ثمة شعور بالإحباط على نطاق واسع إزاء بطء عملية نزع السلاح النووي بشكل فعال. والمسؤوليات المحددة للدول الحائزة للأسلحة النووية المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار تتطلب مشاركتها الكاملة في النهوض بترع السلاح النووي. وهناك التزام حقيقي للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتخذ خطوات ملموسة نحو إجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية. وكما ذكرنا في العام الماضي، ليس هناك ما يبرر التأخير في اتخاذ أي خطوات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي، أو الأسوأ من ذلك ما يبرر عدم وجود أي خطوات منها.

وأخيراً، نتطلع البرتغال إلى تجديد العزم من جانب المجتمع الدولي على مواجهة تحدياتنا النووية المشتركة، وإحراز تقدم نحو تحقيق عالم سلمي يخلو من الأسلحة النووية.

السيد فارس (ليبيا): بداية، أود التعبير عن تأييد وفد بلدي لما جاء في بيانات ممثلي إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)؛ ونيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.11)؛ وتونس بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/71/PV.10) على التوالي، حول الأسلحة النووية في أعمال اللجنة.

إن ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لا يمكن أن يتحقق سوى من خلال التخلص نهائياً من هذه الأسلحة، لكن بلوغ ذلك آتياً لا يبدو قريب المنال. إلا أن ما يضيء بصيصاً من الأمل بين الفينة والأخرى هو وجود بعض المبادرات التي اتخذت في هذا المجال، والتي تخلت عن طريقها بعض الدول عن أسلحتها وبرامجها النووية،

سياسة نووية تتسم بالانفتاح والشفافية، فضلا عن التقييد باستراتيجية نووية بغرض الدفاع عن النفس. وما تزال الصين تقي تماما بتعهداتها بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تلتزم التزاما غير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ولا توفر الصين أي مظلة نووية للدول الأخرى ولن تنشر أية أسلحة نووية في أراضي دول أخرى، ولن نشارك في أي سباق تسلح نووي، في ذات الوقت الذي حرصنا فيه دائما على الحفاظ على الحد الأدنى المطلوب من قوتنا النووية لأغراض الدفاع عن أمننا الوطني. وما برحت الصين تقي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تدخر جهدا في تعزيز عالمية المعاهدة وسلطتها وفعاليتها. وقد وقعت الصين وصدّقت بالفعل على جميع البروتوكولات الإضافية لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي ما تزال أبواب التوقيع عليها مفتوحة. وتؤيد الصين أهداف ومقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد وفينا بالتزامنا بالوقف الاختياري للتجارب النووية وأحرزنا تقدما مطردا في استعدادتنا المحلية لتنفيذ المعاهدة. ونحن ملتزمون بتعزيز دخولها المبكر حيز النفاذ.

وأيدت الصين التفاوض على وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح وعلى أساس ولاية شانون في أقرب وقت ممكن. وتعارض الصين أي محاولات لبدء أي مفاوضات خارج مؤتمر نزع السلاح. ونحن نولي أهمية كبيرة لمسائل الشفافية وتدابير بناء الثقة. وفي السنوات الأخيرة، قدمنا تقاريرنا الوطنية إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

الأسلحة النووية. وندعو في هذا الصدد جميع الدول إلى العمل معا بحسن نية وبراودة سياسية صادقة للوصول إلى الهدف المنشود.

وتؤكد ليبيا على أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية لتحقيقها، حيث من شأن إنشاء هذه المناطق أن يعزز الأمن والسلم ويوفر مقومات البقاء. وقد سعت ليبيا، إيماننا منها بذلك، لتكون جزءا من تلك المناطق، وأصبحت دولة طرفا في معاهدة بليندا با بشأن إعلان القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهي تذكر بقرار الجمعية العامة ٢٣/٧٠ الذي أهاب بالدول الأفريقية التي لم توقع أو تصادق على هذه المعاهدة أن تقوم بذلك.

كما تساهم ليبيا من خلال المجموعة العربية...

وتذكر ليبيا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٣ الذي أهاب بالدول الأفريقية التي لم توقع أو تصدّق على هذه المعاهدة أن تقوم بذلك.

كما تساهم ليبيا من خلال المجموعة العربية في الجهود الرامية لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد أن أي تأخير في تنفيذ القرار ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى سيكون بمثابة عدم رغبة الدول المعرّقة لتحقيق أي تقدم في نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، وهو ما سيكون له آثارا سلبية على جهود نزع السلاح النووي.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين الحظر الكامل على الأسلحة النووية وإزالتها تماما بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولقد دأبنا دائما على تنفيذ

النووية الانضمام إلى عملية مفاوضات نووية متعددة الأطراف متى تهيأت الظروف المواتية لذلك.

ثالثاً، يجب الحفاظ على سلطة آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة. ولن تؤدي أي محاولة للتخلي عن آليات قائمة مثل مؤتمر نزع السلاح، وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، أو المساس بمبدأ توافق الآراء، إلا إلى نتائج عكسية. فليس بوسع محاولات كهذه ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة أو أن تسفر عن أي نتائج مجدية.

رابعاً، يجب الحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالمي. ويجب أن تمثل عملية نزع السلاح النووي بمبادئ الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار والأمن غير المنقوص للجميع. ويؤدي نشر المنظومات الدفاعية العالمية المضادة للقذائف إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي وجهود نزع السلاح النووي. وتحت الصين البلدان المعنية على التخلي فوراً عن جهودها الرامية لتحقيق ميزة استراتيجية مطلقة.

خامساً، ينبغي تخفيض دور الأسلحة النووية في المذهب الأمنية الوطنية بصورة فعالة كي يتهيأ الشرط المسبق والأساسي لعملية تحقيق الحظر التام على الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. ويعد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية التدبير الأكثر واقعية الذي يمكن اتخاذه في ذلك الصدد. وتدعو الصين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، والالتزام غير المشروط بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الحالية من الأسلحة النووية، وتدعو أيضاً للتفاوض على صكوك قانونية دولية ذات صلة.

السيد المطوع (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يود وفد الإمارات العربية المتحدة أن يضم صوته إلى

النووية، وهي تقدم معلومات تفصيلية شاملة عن استراتيجية الصين النووية وسياساتها وجهودها ذات الصلة. وما برحت الصين تشجع بنشاط الجهود التي تبذلها الدول النووية الخمس الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بهدف تنفيذ نتائج مؤتمرات استعراض المعاهدة. وستواصل الاضطلاع بدور رائد في الفريق العامل التابع للدول النامية الخمس الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المعني بمسرد المصطلحات النووية الأساسية بهدف الإسهام في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بشأن المسائل النووية بين الأطراف المعنية.

وتعتقد الصين أنه ينبغي لنا تعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي من الجوانب التالية.

أولاً، ينبغي الحفاظ على الأمن العالمي بوصفه مبدأ توجيهياً في ميدان نزع السلاح النووي. ويجب علينا التقيد بمفهوم جديد للأمن يتسم بالشمول والتبادل والتعاون والاستدامة. وعلينا التخلي عن عقلية الحرب الباردة بهدف القضاء على الأسباب الجذرية لوجود الأسلحة النووية، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

ثانياً، يجب علينا اتباع نهج تدريجي لنزع السلاح النووي خطوة تلو الأخرى، لأنه لا يمكننا تحقيق الحظر التام والكامل عليها بين عشية وضحاها. بل خلافاً لذلك، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بواسطة عملية عادلة رشيدة تهدف إلى التخفيض التدريجي والمتوازن لتلك الأسلحة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم علناً بالامتناع عن التمسك بأسلحتها النووية إلى أجل غير مسمى. وتتحمل البلدان الحائزة لترسانات نووية كبيرة مسؤولية خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي وينبغي لها مواصلة إجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية بطريقة لا رجعة فيها وملزمة قانوناً ويمكن التحقق منها. وينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة

الكامل من الأسلحة النووية. لذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي لم تشرع بعد في اتخاذ خطوات عملية لتزع الأسلحة أن تبدأ بتخفيض ترسانتها النووية. وفيما يتعلق بحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فإننا ندعو إلى ضرورة التحرك نحو إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في أقرب وقت.

وبعد مرور ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتمهيدها الطريق لردع التجارب النووية بشكل فعال ودورها الرئيسي في جهود نزع السلاح والحد من الانتشار النووي، تؤكد دولة الإمارات على أهمية دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، كما تدعو دول المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

كما نحث الدول أيضا على الوفاء بالتزاماتها الدولية والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. وقد أعربنا عن قلقنا العميق من تطوير كوريا الشمالية قدراتها النووية ومنظومات دفاعها المضادة للقذائف وقيامها دوراى بإجراء التجارب النووية التي تهدد أمن جيرانها وكذلك السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، تأمل دولة الإمارات أن تواصل إيران التزامها بالاتفاق النووي مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا. وندعوها إلى تنفيذ التزاماتها الدولية وإلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن التوقف عن تطوير برنامج القذائف التسيارية، والعمل على بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي في الطابع السلمي لبرنامجها النووي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية العمل الجماعي بخصوص قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعلى دعمها لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، حيث تتخذ دولة الإمارات مواقف واضحة تجاه

بيان المجموعة العربية، وكذلك إلى بيان حركة عدم الانحياز، وبيان مجموعة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

لقد مرت أكثر من سبعين عاما على أول استخدام للأسلحة النووية في الحروب، وقد أظهر هذا الحدث للعالم مدى البشاعة والتأثير الكارثي لهذه الأسلحة على الإنسان والبيئة، مما يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات أكثر حزما ومصادقية لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

تؤمن دولة الإمارات أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وأن الأولوية يجب أن تكون للتنفيذ الكامل لبنودها ولقرارات مؤتمرات استعراض المعاهدة. ومن هذا المنطلق يعرب وفد بلادي عن خيبة أمله من فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ وعدم انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويؤكد وفد بلادي في هذا الصدد على استمرار دولة الإمارات في دعم أي جهود بناءة تسعى إلى تحقيق هذا الهدف. ومن هذا المنطلق تكرر بلادي دعوها إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة.

كما يؤكد وفد بلادي على أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو التخلي الكامل عنها، وهو الهدف الذي يتطلب تخفيضا كميًا ونوعيًا لجميع أنواع الأسلحة النووية وفق إطار شفاف وذو مصداقية. كما يتطلب تخفيض وإلغاء الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في استراتيجيات الدول الأمنية والعسكرية. إننا نرحب بالجهود الثنائية والتدريجية في مجال نزع الأسلحة النووية، إلا أنها ليست بديلا عن المفاوضات المتعددة الأطراف وعن هدف التخلص

قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار انطلاقاً من إيمانها
الراسخ بأهميتها في تحقيق الأهداف المشتركة فيما يخص السلم
والأمن الدوليين. كما تؤمن بلادي بأن الاستخدام السلمي
للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء الكامل بالتزامات عدم
الانتشار.

ولذلك نكرر التأكيد على ضرورة الانضمام والتنفيذ
الكامل لجميع الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال نزع السلاح
وعدم الانتشار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.